

نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأعداد ٢٢٨ - ٢٢٩ مايو/أيار - يونيو/حزيران ٢٠٠٧

في هذا العدد

يصدر هذا العدد في وقت يمر فيه العالم العربي بمرحلة خطيرة وفارقة، ففي فلسطين وقع المحظور فوق الانقسام بين الفصائل الفلسطينية وتجاوز ثوابت ظلت لعقود عدة خطوطاً حمراء وأصبح الموقف يعرض أولويات ومصالح الشعب الفلسطيني للمخاطر. وفي العراق، استمر الاحتقان الطائفي بينما يستمر الاحتلال الأمريكي في سياسته التي تعمق المأساة التي يعيشها الشعب العراقي. وفي دارفور، مازالت الأزمة مستمرة في وقت أصبح تدويل القضية مطروحاً في ظل العجز الحكومي لإيجاد حلول واقعية وعملية. ويعاني لبنان من استمرار الخلافات السياسية والاعتقالات وإرهاب جماعات غير معروف هويتها استدعت تدخل الجيش اللبناني، الأمر الذي أفشل الجهود العربية لحل الأزمة، وكان من الطبيعي أن يتعرض العدد لهذه الأزمات بالإضافة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان في العديد من أنحاء الوطن العربي.

ملف العدد

(٢) ..

نزاع داخلي فلسطيني تجاوز ثوابت فلسطينية كانت تشكل خطوطاً حمراء وإسرائيل تسعى لتكريس الانقسام الداخلي.

العراق

(٤) ..

استمرار الاحتلال والعدوان الأمريكي يؤدي إلى اتساع حركة الفرار من العراق ليصبح أكبر مصدر لجوء في العالم.

دارفور

(٧) ..

ندوة تعقدها المنظمة بالقاهرة تبحث عن مواقف وأدوار أكثر فاعلية لمنظمات حقوق الإنسان العربية في دارفور وتصدر إعلان القاهرة وتوصيات هامة.

لبنان

(١٣) ..

مجلس الأمن يقر المحكمة الدولية بينما تشهد الساحة اللبنانية توترات وخلافات سياسية واعتقالات تهدد بتصاعد التوتر وعرقلة جهود الوساطة.

نشطاء حقوق الإنسان

(٢٢) ..

المنظمة تعقد ندوة إقليمية لتفعيل آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتطلق حملة تضامن معهم.

الكويت

(٢٣) ..

مجلس الأمة الكويتي يقرر قانون يقضي بتجنيس بعض البدون والمنظمة ترحب وتطالب بحل هذه القضية.

تونس

(٢٧) ..

استمرار السلطات في ملاحقة وحصار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمة تطالب بوقف هذه الممارسات وتسوية المشاكل المعلقة.

اليمن

(٢٦) ..

بعد مرور عدة شهور من نزاع مسلح بين الحكومة وجماعة الحوثيين، تم التوصل إلى اتفاق لإنهاء القتال والآمال معقودة على نجاح التنفيذ.

المغرب

(٣١) ..

تعرض عدد من أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لملاحقات واعتقالات والمنظمة تعلن تضامنها مع الجمعية.

شكاوى ومداخلات

(٣٠) ..

أخبار المنظمات

(٣٣) ..

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(٢٨) ..



فلسطين نزاع دام يكرس الانقسام والفرقة ويؤدي إلى مستقبل مجهول

شهد شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٧ ليس فقط مرور أربعة عقود من الاحتلال والترويع والعدوان الإسرائيلي المتصل على الشعب الفلسطيني، وإنما يشهد أيضاً انقساماً غير مسبوق في الصف الفلسطيني وتجاوز ثوابت فلسطينية ظلت لعقود عدة خطوطاً حمراء لا يجوز بأي حال تجاوزها، كما شهد انهيار أحلام شعب توحّد خلف قيادته أملاً في تحرير أرضه والحصول على حقوقه المشروعة في تقرير مصيره، وتناست القوى السياسية المسئولة مصالح وأولويات الشعب الفلسطيني، وانخرطت في نزاعٍ داخلي دامي لعام ونصف ليبلغ ذروته في يونيو/حزيران ٢٠٠٧، مخلفاً الانقسام والفرقة ومستقبلاً مبهماً ومئات القتلى والجرحى.

ومن المؤسف أن كلا الطرفين تورط في أعمال انتقامية مشينة، متبارين في أعمال القتل والخطف ومداهمة المنازل وحرقتها والاستيلاء على المقار الأمنية، ومع تدخل أطراف عربية لتسوية الأزمة وإعادة الطرفين لمائدة المفاوضات، أحكمت حماس سيطرتها على مؤسسات السلطة الفلسطينية من ناحية، وسارع الرئيس الفلسطيني إلى إقالة حكومة الوحدة الفلسطينية وإصدار مرسوم يسمح بتشكيل حكومة الطوارئ دون موافقة المجلس التشريعي من ناحية أخرى.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تابعت تطور النزاع الداخلي الفلسطيني منذ بدايته، والتي سبق وأن أدانت أعمال العنف الداخلي، واستكرت إراقة الدماء الفلسطينية بأيدٍ فلسطينية، تجدد إدانتها لهذه الأعمال التي تسيئ للقضية الفلسطينية برمتها، وتسيئ لنضال وتضحيات الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، فإنها تحذر من جديد من مغبة استمرار هذه الأعمال التي تنذر بسقوط المزيد من الضحايا الأبرياء، وتهدي الاحتلال الإسرائيلي وهو الطرف الوحيد المستفيد من هذه الأوضاع المزيد من المكاسب، وتطالب السلطة الفلسطينية برئاسة وحكومة الاضطلاع بمسؤولياتهم واتخاذ التدابير الفورية لوقف أعمال العنف، والعودة إلى وحدة الصف الفلسطيني واحترام العمل الفلسطيني

العربية لحقوق الإنسان أعمال الاقتتال الداخلي والانفلات الأمني التي تشهدها مدينة غزة والتي بلغت ذروتها يوم أمس مخلفة ما يزيد عن ٤٠ شهيداً و١٥٠ جريحاً، واحتلال العديد من المقار الرسمية التابعة للحكومة وللرئاسة الفلسطينية، واستهداف منزل ومقر رئيس الوزراء الفلسطيني ومقر الرئيس الفلسطيني، ومن المؤسف أن يجبر مسلحو الحركتين العاملين في المؤسسات الصحية على مغادرتها واقتحامها وإطلاق النيران بداخلها مروعين المرضى ومقترفين أعمال قتل، واستمرار كلا الطرفين في أعمال الخطف وحرق المنازل والإعدام الميداني، ولم يتورع أي من الطرفين من التهديد بالمزيد من التصعيد ونقل الصراع للصفة الغربية.

ورفضت منظمة التحرير الفلسطينية قرار الجامعة العربية تشكيل لجنة تقصي حقائق بشأن المعارك التي شهدها القطاع، واعتبرته "تدخلاً فاضحاً في شئون الفلسطينيين"، كما رفضت الدعوة التي أطلقها رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل بالعودة إلى الحوار بين الحركتين.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تابعت أعمال الاقتتال الدامية منذ اندلاعها، والتي حذرت مراراً من مغبة انقسام الصف الفلسطيني والانغماس في نزاع داخلي ودعت إلى ضرورة التشبث بالثوابت الفلسطينية واحترام العمل الفلسطيني المشترك وحقق دماء الشعب الفلسطيني أصدرت بياناً في ١٣ يونيو/حزيران جاء فيه: "تدين المنظمة

المشترك من أجل إقامة الدولة الفلسطينية". كما وجهت نداءً عاجلاً في أعقاب إحكام حركة "حماس" سيطرتها على المقار الأمنية في قطاع غزة ودعت لوقف تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية جاء فيه: "بعد أن أحكمت حركة حماس سيطرتها على مقار القوات الأمنية التابعة لفتح في قطاع غزة، ورفضها قرار الرئيس الفلسطيني تشكيل حكومة طوارئ، تتسع مخاوف المنظمة العربية لحقوق الإنسان من استمرار الاقتتال الدائر واتساع نطاقه ليؤدي بحياة المزيد من الأبرياء، وتوجه نداء عاجلاً إلى قيادتي فتح وحماس لإجراء حوار يسمح بإيجاد حلول عاجلة للخلافات القائمة بينهما في نطاق الالتزام بالشرعية ووضع مصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته في مقدمة الأولويات. وتطالبهما باتخاذ تدابير فورية لضمان أمن المدنيين، كما تطالبهما بالالتزام بمعايير القانون الدولي المنظم للنزاعات الداخلية المسلحة وضرورة احترام حقوق كافة المعتقلين وعدم الإساءة إليهم، والامتناع عن الإتيان بأية أعمال انتقامية والتوقف الفوري عن أعمال الإعدام خارج نطاق القضاء، والحفاظ على سلامة الممتلكات العامة ومنع أعمال النهب والتدمير، وأخيراً سرعة تقديم كافة المشتبه في ارتكابهم جرائم قتل إلى قضاء عادل ونزيه".

من ناحية أخرى سعى الاحتلال الإسرائيلي لتكريس الانقسام الداخلي، فواصل سياسة ملاحقة واستهداف القيادات الفلسطينية السياسية والميدانية على السواء بالاعتقال أو بالاغتيال، منفذاً العشرات من عمليات الدهم والاعتقال التي طالت

شخصيات سياسية بارزة من بينهم وزراء ونواب في المجلس التشريعي الفلسطيني ورؤساء بلديات، محيلة عدد منهم إلى الاعتقال الإداري، فضلاً عن التهديد مؤخراً باغتيال قيادات فلسطينية بزعم تأييدهم لقيام المقاومة بإطلاق صواريخ من غزة على الأهداف الإسرائيلية. وقد أدانت المنظمة الاعتقالات وأصدرت بياناً جاء فيه: "في تصعيد جديد تابعت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملات الاعتقال التي تشنها والتي طالت ٣٣ شخصية سياسية في شمال الضفة الغربية، من بينهم وزير التربية والتعليم وثلاثة نواب في المجلس التشريعي هم الوزير السابق "عبد الرحمن زيدان" و"حامد بيتاوي" و"داود أبو سير"، وأربعة رؤساء بلديات، فضلاً عن تهديدها باغتيال كل من "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحماس، و"إسماعيل هنية" رئيس الوزراء، بزعم تأييدهم لإطلاق الصواريخ على أهداف إسرائيلية.

والمنظمة إذ تدين الملاحقة الإسرائيلية المستمرة للقيادات الفلسطينية سواء بالقتل أو الاعتقال، الأمر الذي يعد خرقاً للاتفاقيات الدولية وإخلالاً بمسئولية إسرائيل كسلطة احتلال وفقاً لما تقرره اتفاقيات جنيف، فإنها تؤكد على نداءها بضرورة قيام المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وهو ما أكدته مجلس حقوق الإنسان في دورته الأخيرة".

.. وعشرات التوغلات في القطاع

والضفة

من ناحية أخرى واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

فواصلت جرائم الاغتيال وتدمير الممتلكات ومداومة المنازل السكنية واعتقال عدد من سكانها، فضلاً عن استمرارها في عزل قطاع غزة بالكامل عن محيطه الخارجي، وإحكام سيطرتها على حركة المعابر الحدودية والتجارية والمياه الإقليمية، والمضي قدماً في تهويد مدينة القدس المحتلة وعزلها عن محيطها الجغرافي. ففي الضفة الغربية نفذت قوات الاحتلال العشرات من عمليات التوغل في المدن والقرى فاقتحمت عشرات المباني والمنازل السكنية وأطلقت النيران عشوائياً تجاه المواطنين ومنزلهم، واعتقلت عشرات المدنيين الفلسطينيين ليلبلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين منذ بداية العام وفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٣٥٨ معتقلاً.

وفي قطاع غزة تشن قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ ١٦ مايو/أيار الماضي عدداً من العمليات العسكرية، أسفرت عن مقتل ما يزيد عن ٥٥ فلسطينياً وإصابة العشرات من بينهم نساء وأطفال، فضلاً عن التدمير واسع النطاق الذي طال المباني السكنية والمدنية وعدداً من المقار التابعة للحكومة الفلسطينية، ونفذت في السابع والعشرين من يونيو/حزيران عمليتي توغل في كل من بلدة خزاعة شرق مدينة خان يونس وحي الشجاعية شرق مدينة غزة، مستعينة بأعتى وسائلها الحربية من طائرات وقذائف المدفعية، مخلقة حتى لحظة صدور هذا النشرة ثلاثة عشر قتيلاً فلسطينياً من المدنيين العزل من بينهم طفلان فضلاً عن إصابة أكثر من ٥٠ مواطناً معظمهم من المدنيين العزل.

العراق استمرار الاحتلال والعدوان الأمريكي يفاقم الأزمة العالمية للاجئين

للمرة الأولى منذ خمس سنوات، تزايدت أعداد اللاجئين حول العالم نتيجة اتساع حركة الفرار من العراق، وبلغت هذه النسبة بحسب المفوضية السامية للاجئين الـ ١٤% خلال العام ٢٠٠٦ فقط، بل وأصبح العراق المصدر الأكبر للجوء في العالم بالمقارنة بمناطق النزاعات العالمية الأخرى. ووفقاً للتقارير الأممية، فقد بلغ عدد النازحين والمشردين داخلياً في العراق أكثر من مليونين وثلاثمائة ألف نازح بما يتفوق على أعداد النازحين في دارفور.

أطفال في العراق يموت قبل أن يبلغ سن الخامسة، نتيجة للأمراض والعنف، وأشار التقرير أن العام ٢٠٠٥ شهد وفاة ١٢٢ ألف طفل عراقي، كما أكد التقرير الذي استند إلي التقارير الصحية التي تغطي الفترة من ١٩٩٠ وحتى نهاية ٢٠٠٥، أن أربعة ملايين طفل يموتون نتيجة تعقيدات مرضية خلال الشهر الأول من الولادة فضلاً عن انتشار مجموعة من الأمراض في مقدمتها ذات الرئة والملاريا والحصبة والإسهال.

الهزيمة العسكرية الحاصلة في العراق، فمن المهم الإشارة إلى ارتباط وتيرتها بمواجهة محتملة مع إيران بهدف ضرب مشروعاتها النووية، الأمر الذي سيحول العراق إلى ساحة مواجهة دامية بين الطرفين الأمريكي والإيراني اللذين يتمتعان بنفوذ في العراق، وهو ما سيفاقم الكارثة الإنسانية الحالية بمعدلات متضاعفة عن المعدلات الحالية.

أعلى معدل لوفيات الأطفال في العالم

وقد كشف تقرير صحي أعدته منظمة أنقذوا الأطفال الأمريكية والذي أذاعته محطة CNN الأمريكية في مايو/أيار تراجع نسبة بقاء الأطفال على قيد الحياة بعد سن الخامسة منذ العام ١٩٩٠ ليحتل هذا البلد ذيل الترتيب العالمي خلف مجموعة من أفقر دول العالم مثل بتسوانا وزيمبابوي، بعدما تضاعف نسبة وفيات الأطفال فيه ١٥٠ في المائة. وأكد التقرير أن طفلاً من بين كل ثمانية

وتبدو التقديرات مرشحة للازدياد، حيث إنها في اضطراب مستمر منذ نهاية العام ٢٠٠٦ في سياق توسع عمليات العدوان الأمريكية على المناطق التي تدعي سلطات الاحتلال الأمريكية أنها تخضع لسيطرة الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة. في الوقت الذي تواصل فيه قوات الاحتلال عملياتها المسماة بخطة بغداد الأمنية التي أكد الخبراء الأمريكيون أنفسهم فشلها، ووجهوا انتقادات عنيفة لسياسات الإدارة الأمريكية التي اعتبروها تخطياً كبيراً.

وفي الوقت ذاته، انضمت نسبة كبيرة من أعضاء الكونجرس الأمريكي الجمهوريين إلى الغالبية الديمقراطية في الكونجرس، مهددين بأنهم سيعملون على تصعيد الضغط على الإدارة الأمريكية التي تغيب عن سياساتها في العراق الحلول البديلة.

وإذا كانت الضغوط الداخلية الأمريكية المتزايدة منذ تقرير بيكر-هاميلتون وحتى اليوم تتطرق من الرغبة في حماية المصالح الأمريكية والإفلات من برائن

وانعدام القدرة على الوصول للخدمات الضرورية

وبالنظر إلى انعدام الأمن السائد في ربوع البلاد بدرجات متفاوتة، فقد تزايد تأثير حركة تدفق الإغاثة للمنكوبين في البلاد على نحو خطير، وبات عصياً على المواطن العراقي الولوج إلى مراكز الخدمات العامة، فبات ذهاب الأطفال إلى مدارسهم والعودة منها مسألة يجب التوقف أمامها، كما بات نقل المرضى والجرحى

وقائع ومتابعات

التركي هو منع قيام دويلة كردية في شمال العراق تهدد بانفصال المناطق الكردية التابعة لها.

وتتزايد المخاطر في الشمال في ضوء عمليات تهجير العرب والتركمان السابق الإشارة إليها لضم كركوك إلى الإقليم المزمع لضمان الاستئثار بالثروة النفطية في المدينة ومحيطها.

الإصرار على استمرار الاحتلال يقوض فرص الحل

صادق الرئيس الأمريكي في ٢٦ مايو/أيار على قانون تمويل الحرب في العراق بموافقة ٢٨٠ عضواً مقابل رفض ١٤٢ آخرين، لينهي الصراع الذي استمر أربعة أشهر مع الكونجرس الذي يهيمن عليه الديمقراطيون لربط التمويل بفرض موعد نهائي لسحب القوات الأمريكية من العراق، وتنتهي معه آمال العراقيين في قرب رحيل قوات الاحتلال الأمريكية عن العراق.

وقد عزز من هذه المخاوف تصريحات عديدة لبعض مسؤولي الإدارة الأمريكية والقادة الميدانيين في العراق، حيث صرح "ديفيد بتراس" قائد القوات الأمريكية بالعراق بأن قواته "قد تكون ضرورية في هذا البلد لعقد إضافي من الزمن من أجل محاربة المسلحين"، مؤكداً "أن العمليات العسكرية ضد التمرد عادة ما تدوم تسع أو عشر سنوات على الأقل"، معتبراً أنه "سيكون من الصعب على العراق بلوغ الأهداف المحددة من الآن وحتى عام أو عامين".

المكاسب المذهبية والعرقية بغض النظر عن فائز الدماء التي يسدها المواطن العراقي، واتسعت أعمال القتل عقب إصرار الغالبية (١٣٨ عضواً) في مقابل الأقلية (١٣٧ عضواً) في الجمعية الوطنية على استصدار قانون الفيدرالية قبل اتمام مهمة مراجعة الدستور، وبمجرد إقراره، تضاعفت في اليوم التالي عمليات التطهير المذهبي في بغداد وأعمال التفجيرات العشوائية الثأرية، واندلعت نيران العنف العرقي في كركوك التي تشرد فيها قرابة المليون من العرب والتركمان من ضحايا قوات البشمركة الكردية.

ولا تزال هذه الكتل المذهبية والعرقية تعمل على قدم وساق رغم المعارضة الواسعة على استصدار تشريعات أساسية تدفع بمزيد من الفوضى في البلاد، وعلى رأسها قانون تنظيم مرفق النفط والذي يكرس من تفتت البلاد ويدفع بها نحو التقسيم في محاولة لاستئثار جماعات مذهبية وعرقية معينة بالثروة الأساسية للبلاد، مدعومة من سلطات الاحتلال التي تعمل على ضمان حقوق خاصة لشركاتها والشركات الحليفة لها في كعكة النفط العراقي.

وتعمل القوى الكردية في الوقت الحالي أيضاً على استصدار تشريع لوضع خاص لمنطقة كردستان الشمالية فيما يبدو تمهيداً لانفصال عن البلاد، وهو الأمر الذي عزز المخاوف من تدخل عسكري تركي عبرت عنه الحشود العسكرية التركية على الحدود الشمالية مع العراق تحت مسمى ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني المتمركزة في المنطقة، بينما يبقى الهدف

إلى المستشفيات أمراً عسيراً في ظل الفوضى الأمنية الواسعة.

وبينما يتدافع مئات الآلاف من العراقيين باتجاه الدول المجاورة، فقد أدى تزايد أعدادهم إلى وضع هذه الدول لقيود مانعة على وصولهم والعمل على التخلص منهم، ففيما تمنع بلدان الخليج بشكل شبه تام تدفق هؤلاء اللاجئين إليها في ظل العثرات السكانية والمخاوف الأمنية، فقد شرعت كل من الأردن وسوريا ولبنان ومصر في فرض إجراءات تقييدية بالغة في ضوء عجزها الاقتصادي عن استيعابهم مع غياب الدعم الدولي اللازم، وفي ضوء تزايد التحديات الأمنية والقانونية الناجمة عن تدفقهم مع تفشي إجراءات مكافحة الإرهاب التي تقوم على أساس الشبهة والتحوط.

ونتيجة لذلك، يقع المواطنون العراقيون الأبرياء ضحية هذه الأزمة المزدوجة، فلم يعد بإمكانهم الفرار إلى خارج العراق، وبالتالي فعليهم الاستسلام لخطر القتل المتسع في البلاد، والذي يتزايد كل يوم مع اتساع الحرب الأهلية والاقتتال وعمليات التطهير المذهبي والعرقي في المدن والبلدات وحتى على مستوى الأحياء.

دور السلطات العراقية في إشعال العنف والفوضى

وقد تأكدت خلال الأشهر السبعة الماضية المخاطر الجمة الناتجة عن الفشل الذريع لتكوينات السلطة العراقية "المنتخبة" تحت حراب الاحتلال، فبات الشغل الشاغل للمؤسسات العراقية تأمين

وقائع ومتابعات

وسبع أطفال في جريمة أخرى للاحتلال

وكانت قوات الاحتلال الأمريكية قد ارتكبت واحدة من مجازرها في ٨ مايو/أيار، حيث قصفت إحدى المدارس الابتدائية في قضاء مندلي شمال شرق بعقوبة، وأسفر عن استشهاد وإصابة عشرة من طلبة المدرسة، حيث أكد شهود عيان من سكان المنطقة أن مروحية أمريكية قصفت مدرسة السعادة الابتدائية أثناء تواجد الطلبة والمعلمين ولم يصدر عن قوات الاحتلال الأمريكية أي تفسير لهذه الجريمة.

وجرائم بالجملة

من ناحية أخرى وعلى الرغم من المزاعم الأمريكية التي تشير إلى حدوث تحسن نسبي في الأوضاع الأمنية ونجاح الخطة الأمنية في محاصرة العنف، أعلنت مصادر طبية أن عدد الجثث التي تم دفنها خلال مايو/أيار يتجاوز بكثير المعدلات الشهرية السابقة، ومثال ذلك فقد تم دفن ٢١٥٤ في مقبرة دار السلام الشيعية وحدها خلال مايو/أيار.

وميدانياً شهد العراق في ١٩ يونيو/حزيران يوماً دامياً سقط فيه ما يزيد عن ١٤٢ قتيلاً على الأقل، فبعد ساعات قليلة من رفع السلطات حظر التجول الذي دام أربعة أيام في أعقاب الهجوم على مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، انفجرت شاحنة مفخخة مستهدفة مسجد الخلاني وسط العاصمة بغداد، فيما يعد

ثاني أعنف تفجير منذ بدء تنفيذ خطة أمن بغداد في فبراير/شباط الماضي، وقد أسفر الانفجار عن مقتل قرابة ٨٠ قتيلاً، من بينهم عدد من النساء والأطفال وأصيب ٢٢٤ آخرون، فيما سقط باقي الضحايا في العمليات العسكرية التي تشنها قوات الاحتلال في دوالي شمال شرق بغداد. ولا تزال العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال بمشاركة قوات عراقية مستمرة منذ ١٩ يونيو/حزيران وحتى وقت صدور هذه النشرة، وترغم قوات الاحتلال أن هذه العملية تستهدف المليشيات الشيعية وعناصر القاعدة الذين فروا من بغداد والأنبار.

كما شهدت مدينة الناصرية في يونيو/حزيران اشتباكات عنيفة بين ميليشيا جيش المهدي وقوات عراقية خاصة مدعومة من القوات الأمريكية والبريطانية، أسفرت عن مقتل ٢٣ شخصاً وإصابة أكثر من مائة جريح.

وأشار رئيس اللجنة الأمنية في محافظة ميسان ومصادر صحية خلال يونيو/حزيران إلى مقتل ١٦ شخصاً وإصابة أربعين آخرين بينهم امرأتان وطفل قتلوا جراء قنابل ألقتها الطائرات البريطانية على أسطح منازلهم.

وبريطانيا ترفض دعوى لأسر ضحايا قواتها بالعراق

وللعام الرابع على التوالي، تغيب عن العراق آلية تحقيق العدالة والإنصاف في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة، سواء بواسطة قوات الاحتلال أو بواسطة

السلطات العراقية الشريكة لها. في الوقت الذي تجاهل فيه مجلس حقوق الإنسان في دورته الأخيرة المعنية بمراجعة آلياته وبنائه المؤسسي مسألة تعيين مقرر خاص لأوضاع حقوق الإنسان في العراق فيما جاء لرغبة أعضاء المجلس في تحاشي الصدام مع الإدارة الأمريكية، في الوقت الذي عملت فيه قوى غربية على إنهاء الآلية الخاصة بفلسطين المحتلة.

وجاء رفض مجلس اللوردات البريطاني دعوى ذوي عراقيين قتلوا بنيران القوات البريطانية لتطبيق بنود الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على هذه القضية ليؤكد استمرار غياب هذه الآلية، بزعم أن هذه الاتفاقية تنطبق فقط على الأشخاص المحتجزين لدى القوات البريطانية وليس على الذين يصابون أو يقتلون بنيران هذه القوات.

وهو ما يكرس نهج التنصل من تحقيق العدالة والإنصاف الذي تتبعه سلطات الاحتلال عن جرائمها في العراق، والذي اتضح في أعقاب تفجر فضيحة سجن أبو غريب وما تلاها من فضائح.

ويستمر التأكيد على هذا المعنى عبر إنكار المحاسبة عن الجرائم التي ترتكبها القوات التابعة للحكومة العراقية، وعلى رأسها جرائم فرق الموت التي كشفت عنها التقارير الدولية والتي أشعلت نيران التصفية المذهبية والعرقية في البلاد، فضلاً عن استمرار رفض إعلان نتائج التحقيقات النادرة التي أجريت وعلى رأسها التحقيق حول معتقلات سرية على رأسها "الجادرية".

نحو مواقف وأدوار أكثر فاعلية لمنظمات حقوق الإنسان العربية في دارفور

على مدار يومي ١١ و ١٢ مايو/أيار، نظمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وممثلي عدد من المنظمات غير الحكومية السودانية المعنية بالأوضاع في دارفور و"التجمع من أجل إنقاذ دارفور" (Darfur Consortium) ندوة من أجل السلام في دارفور وكفالة حماية المدنيين وسبل عودة اللاجئين والنازحين إلى قراهم بأمن وكرامة، وكفالة احترام حقوق الإنسان في ربوع الإقليم ومحاسبة المسؤولين الذين تورطوا في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة والتي لاتزال ترتكب هناك، وبهدف تعزيز الدور العربي في تحقيق السلام في الإقليم.

وقد شارك في أعمال الندوة ٣١ منظمة عربية، وممثل عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وليفيف من الخبراء، كما حضرها عدد من المراقبين الدوليين، بينهم ممثل لتحالف إنقاذ دارفور بالولايات المتحدة وممثلو منظمة أوكسفام المعنية بالإغاثة. وقد ناقش المشاركون مجموعة من أوراق العمل تناولت بواحث القلق حول مسار أزمة دارفور، والكارثة الإنسانية التي تتعرض لها، وتقييم مساعي التسوية والموقف العربي والدولي من الأزمة، ورؤية المجتمع السوداني.

وقد استهلّت الندوة بعرض مفصل من الأستاذ "محمد فائق" أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان حول ملابسات ومضمون تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في دارفور، والذي شارك في إعداده مع فريق من القانونيين بناء على قرار من مجلس الأمن. كما عرض الدكتور "أمين مكي مدني" رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان تقريراً عن مستجدات الأزمة وأبعادها، فضلاً عن أهداف الورشة، وقد أجمع

المشاركون على اختيار الأستاذ "محسن عوض" عضو مجلس أمناء المنظمة مقرراً للندوة.

واشتملت الندوة على أربعة محاور رئيسية، نوقشت فيها سبعة أوراق عمل بحثية. أما المحور الأول، فقد تناول قضية "حماية المواطنين وصناعة السلام" من خلال ورقتي عمل، الأولى منها تعرضت للعملية السياسية وتقييم اتفاق سلام دارفور (اتفاق أبوجا). وقد بينت أن الاتفاق قد فشل في تحقيق أهدافه في وقف الحرب وحماية المواطنين، وتحقيق العدالة والإنصاف، وعودة اللاجئين والنازحين، ومشاركة مواطني دارفور في إدارة شئونهم. وقد توصل إلى هذا الحكم الرفضون للاتفاق والمتضررون من الكارثة والحركات المسلحة التي رفضت التوقيع، والأطراف السياسية السودانية والفاعلون الإقليميون والدوليون. وأرجعت فشل الاتفاق إلى عدة أسباب أبرزها الطابع الإقصائي للاتفاقية، والضغط والتهديدات التي مارستها الأطراف الدولية من أجل إقراره. وخلصت الورقة إلى أن المخرج العقلاني من الأزمة الكارثية في

دارفور هو إعادة التفاوض من جديد على نحو يشمل جمع القوى الفاعلة وتحقيق مطالب أهل الإقليم في السلام وفي تصفية آثار الحرب المادية والمعنوية والنفسية، وحماية المدنيين، وضمان مشاركة أهل دارفور العادلة في السلطة والثروة.

وركزت الورقة الثانية على قضية "القوات الدولية"، وتناولت خلفيات صدور القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦/٩/٣١) الذي نص على إرسال قوات عسكرية وشرطية للسيطرة على الحالة الأمنية المتدهورة من جراء أعمال القتل والنهب وحرق القرى واغتصاب النساء وامتداد الحرب إلى تشاد وأفريقيا الوسطى. وخلصت إلى أن القرار لم يكن من بين أهدافه غزو السودان، حيث نص على موافقة الحكومة. كما أوردت العديد من النماذج التي تدخلت فيها الأمم المتحدة، وأن الحكومة نفسها سبق أن وافقت عقب "اتفاق نيفاشا" على وجود قوات دولية في السودان، وجادلت اعتراضات الحكومة السودانية في استعمال هذه القوات بتأثيرها على السيادة الوطنية في ضوء تطور مفهوم السيادة في القانون الدولي. كما استخلصت أن الدولة

وقائع ومتابعات

التقارير العربية وقوق الاغتصاب "أو على الأقل الاغتصاب الجماعي" ونفت حرق القرى، والأهم أنها نفت أن تكون هذه الانتهاكات نتاجاً لسياسات رسمية، إذ صورته كمجرد عنف أهلي. وخلص التقرير المستعرض إلى أن من بين نتائج تبني هذه التقارير للخطاب الحكومي الرسمي أن خسر العالم وخسر السودان، حيث أصبح أهل دارفور ينظرون بشك - إن لم يكن بعداء - لكل ما هو عربي .

وتعرضت الورقة الثانية "لتغطية وسائل الإعلام العربية لأزمة دارفور" في الإعلام من خلال عدة عينات، وقد خلصت إلى أن تغطية قناة العربية لأخبار دارفور لا يزيد عن ١% من تغطيتها لأخبار العراق وفلسطين ولبنان، وأن تغطية قناة "الجزيرة" لأزمة دارفور لا تزيد عن ١٠% مقارنة بلبنان. كما أن تناول الإعلام العربي المكتوب لقضية دارفور يمثل ٢٠% مقارنة بنظيره الغربي، وأقل بمقدار ٥٠% عن تغطية كل من أزمات لبنان والعراق وفلسطين. ولم يحظ البعد الإنساني في أزمة دارفور باهتمام يذكر في الإعلام العربي، كما لم يحظ باهتمام الكتاب والمحللين العرب، ولم يكتب عنه إلا قلة من الكتاب العرب. وأرجعت غياب الإعلام العربي إلى أربعة أسباب، وهى العراقيل التي تضعها الحكومة السودانية، وذهنية المركز الهامشي التي يتعامل وفقها الإعلام العربي، والانطباع لدى الصحفيين بين الأولوية من نزاعات بين العرب وغير العرب، وكون الإعلام العربي إما حكومي داعم للموقف الرسمي أو تجاري. واستعرضت الورقة الثالثة تغطية

الجرائم في بعض الحالات قاصرات في المعسكرات. ووقعت أبرز الجرائم أثناء هروب النساء والفتيات إلى المدن، وكشفت الدراسة عن مظاهر عنف ضد النساء صاحبه أشكال من التعذيب، وكذا ظهور أنماط عنف في المعسكرات داخل الأسرة. كما رصدت الآثار الصحية والنفسية على الضحايا وذويهم ووقوع حالات حمل غير مرغوب فيها، فضلاً عن معوقات وصول الضحايا للعدالة.

وأضافت المناقشات تحليلات حول الظاهرة وأبعادها، أبرزها الطابع المنهجي لهذه الجرائم بهدف الإهانة والإذلال والتخويف كجزء من تكتيكات الحرب، وكذا الطابع المنهجي لإعاقة العدالة، وتعرض بعض الضحايا للقتل من جانب ذويهم للتخلص من العار. وأشار البعض إلى وقوع نماذج حمل قسري بهدف "تغيير الطبيعة الديمغرافية".

وركز المحور الرابع والأخير على قضية "اتجاهات الإعلام والرأي العام العربي من أزمة دارفور" من خلال ثلاثة تقارير. تناول أولها قراءة في تقارير المنظمات العربية حول الأزمة، ولاحظ أن زيارات هذه الهيئات تمت بشكل متعاقب خلال العام ٢٠٠٤، وتلت تطورات مهمة في حملة الضغط الدولي على الحكومة السودانية. وأنها جاءت متحيزة للحكومة السودانية، لتقدم استخلاصات تخدم أغراضاً سياسية محددة مسبقاً. وبدأ الشاغل الأساسي للتقارير "بلا استثناء" هو تبرئة الحكومة السودانية من كل الاتهامات التي كشفت عنها تقارير دولية أخرى، وإنكار معاناة أهل دارفور. وقد نفت تلك

السودانية أصبحت غير قادرة على حماية المدنيين أو غير راغبة في حمايتهم، وفشلت تماماً في إيقاف جرائم الحرب * وغيرها من الجرائم التي ترقى إلى مستوى "الإبادة الجماعية". ولذلك فإن أي ادعاء بأن القرار ١٧٠٦ يمس السيادة الوطنية واستقلال البلاد وتمهيد للغزو يجب ألا يلتفت إليه، لأنه سيكون مجرد ذريعة للاستمرار في اقتراف الجرائم ضد المدنيين.

وتناول المحور الثاني قضية "السودان والمحكمة الجنائية الدولية" وتناولتها ورقة بعنوان "المواجهة الخاطئة بين الحكومة والمحكمة الجنائية الدولية". وجادلت الورقة حجج الحكومة السودانية في رفض التعاون مع المحكمة الجنائية بدعوى السيادة الوطنية، وعدم عضوية السودان في معاهدة المحكمة الجنائية. كان ذلك على أسس قانونية وهي تطور مفهوم السيادة، وإلزامية قرار مجلس الأمن الذي أحال القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتخلي السودان عن واجباته في محاكمة المتهمين، والطابع الشكلي للمحكمة الخاصة التي شكلها لمحاكمة المتورطين في أحداث دارفور. وهكذا فشلت الحكومة في التعاطي مع ملف جرائم حرب دارفور.

أما المحور الثالث، فقد استعرض "قضية العنف ضد النساء في دارفور"، من خلال ورقة عمل بنفس العنوان تمت بناء على دراسات ميدانية. وأبرزت وجود حوادث اغتصاب عديدة وقع بعضها أمام أفراد الأسرة، وصاحب بعضها إيذاء بدني جسيم أو وشم المغتصابات، كما طالعت

وقائع ومتابعات

الصحافة السودانية لأزمة دارفور. وبينت أن تغطية الصحافة السودانية لها خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥ خضعت للرقابة الأمنية في السياق العام القائم على تقييد حرية التعبير. ولذا فرغم فداحة المأساة، فإن تغطية الصحافة السودانية لم تتواز لا كمياً ولا نوعياً مع حجم الكارثة. ورغم وجود تغطية خبرية لا تقدم أو تؤخر، فلم تنشر مقابلات مع ذوي ضحايا القتل والعنف الجنسي، أو قصص إنسانية عن معاناة النازحين. وكان من النادر، بل والاستثنائي، نشر صور فوتوغرافية عن حوادث القتل أو حرق القرى. ورغم رفع الرقابة القبلية في العام ٢٠٠٥، فقد ظل القيد وإن تحول إلى قمع مجحف عبر القوانين والإعلانات والرشاوى والكوادر الموالية والضغط الأمنية. وخلصت الورقة إلى أنه لو أن الصحافة السودانية توفرت لها حرية التغطية المهنية الموضوعية لما كان يجري، ما كانت المشكلة لتتفاقم وتحولت إلى أسوأ الكوارث الإنسانية.

وفي أعقاب المناقشات، عقد المشاركون مائدة مستديرة طرحت برنامجاً للعمل المشترك بين المنظمات العربية والأفريقية بالتعاون مع المنظمات الدولية، من أجل دفع العملية السياسية، وضمان مشاركة كافة أطرافها، وتصفية آثار الحرب ومعالجة أثارها الإنسانية. وخرجت بعدد من التوصيات في وثيقة تحت عنوان: "إعلان القاهرة من أجل سلام دارفور". كان أول هذه التوصيات تلك المتعلقة بإقرار السلام، والتي وضعت في اعتبارها:

- توسيع قاعدة اتفاق أبوجا للسلام يضم كافة الفصائل والقوى السياسية في دارفور بلا استثناء،

- وضع سلام دارفور في إطار شامل للسلام في السودان يحقق وفاق ومصلحة جميع أبناء الشعب السوداني.

- إتمام هذا السلام في إطار ديمقراطي يكفل التأييد له داخل المجتمع السوداني بكافة فئاته.

- مناشدة الفصائل في دارفور لتوحيد كلمتها من منطلق وطني شامل يكفل تيسير عملية السلام، ويتفادى الانتقاص من مطالبهم المشروعة في التحول الديمقراطي والتنمية.

- مطالبة جميع أطراف النزاع بإزالة كل أشكال الإعاقة أمام تدفق المعونات والإغاثة الإنسانية للمكوبين.

أما توصيات معالجة آثار النزاع، فقد شملت:

- تفعيل مبدأ المحاسبة، ووضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من أطراف النزاع في دارفور.

- التعاون الفاعل مع هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

- تعزيز الهيئة القضائية في السودان وضمان استقلاليتها وحياديتها لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في المحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

- كفالة الحماية لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير الحماية اللازمة للشهود وتمكينهم من الإدلاء بشهاداتهم أمام كافة الجهات المعنية.

- التنفيذ الفاعل للمبادئ الأممية في شأن حقوق جميع الأشخاص المهجرين وبخاصة فيما يتعلق بتيسير العودة الطوعية لهم في أمان وبكرامة في إطار مشروع يكفل لهم إعادة بناء قراهم التي دمرت وتأهيل البنى التحتية وتوفير سبل العيش الكريم.

- إيلاء اهتمام خاص لقضية العنف ضد النساء، وضرورة المحاسبة العاجلة والرادعة لهذا النمط من الجرائم.

- تمكين منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية من تفقد أوضاع كافة المعتقلين والسجناء فيما يتعلق بالنزاع في الإقليم.

هذا وقد تم التوصل إلى بعض التوصيات العامة، وهي كالآتي:

- السعي لتفعيل تطبيق اتفاق نيفاشا، الذي يمثل قاطرة السلام في جميع أنحاء السودان.

- دعم جهود هيئة جمع الصف الوطني الرامية إلى تحقيق مصالحة وطنية شاملة بما يحقق السلام والتحول الديمقراطي.

- إلغاء التشريعات التي لا تتفق مع الدستور الانتقالي، وتتناقض مع قواعد الشريعة الدولية التي صادقت عليها حكومة السودان،

- سوف يظل من الضروري لإنجاز المصالحة الوطنية الشاملة في السودان، وتصالح الشعب السوداني مع تاريخه وتنقية ذاكرته الوطنية، تأسيس هيئة وطنية للعدالة والإنصاف تتصف الضحايا وتستخلص العبر، وتكون قاعدة لاستقرار الأجيال القادمة.

وأخيراً، تضمن الإعلان توصيات بشأن

وقائع ومتابعات

هذا وقد كشف تقرير الخبراء عن تعهد الحكومة السودانية بالالتزام بالعمل مع المجلس والأمم المتحدة من أجل تطبيق التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. إلا أنه أشار إلى أن "حالة حقوق الإنسان على الأرض هي المقياس لأي تحسن..". كما أكد الخبراء على ضرورة السماح لمراقبي حقوق الإنسان والأطراف العاملة في إقليم دارفور بالوصول الكامل ودون عراقيل إلى جميع المناطق المعنية، "بما في ذلك جميع الأماكن التي يوجد فيها أشخاص محرومون من حريتهم".

وأخيراً، ناشد فريق الخبراء جميع أطراف النزاع الوفاء بتعهداتها وتنفيذ كافة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان..

وعلى صعيد متصل، وافقت الحكومة السودانية بعد مفاوضات مضنية مع الأمم المتحدة على الوضع الخاص بتنفيذ المرحلة الثانية من حزم الدعم الثقيل التي تتعلق بنشر قوات أممية في إقليم دارفور غربي السودان، يبلغ تعدادها ثلاثة آلاف جندي وتعمل مع قوات الاتحاد الأفريقي للمراقبة. وكانت الحكومة السودانية تصر على منحها قيادة القوة المختلطة للقوات الأفريقية كما يقضي اتفاق أبوجا.

ولا تزال القوات الأفريقية عرضة لانتهاكات واسعة، كان آخرها مقتل ضابط مصري منها خلال سطو مسلح على مقر لها. وقد أثارت هذه الحادثة جدلاً في مصر التي أعلنت عزمها المشاركة بثمانمائة جندي ضمن القوة المزمعة، وخاصة بعدما أشار بيان للأمم المتحدة أن الجناة قتلوا الضابط رغم استجابته وزملائه لمطالبهم بتسليم أمواله ومعداته.

باللغتين العربية والإنجليزية يتم توفيره في نسخ ورقية وإلكترونية.

وقد عملت المنظمة على نقل هذه التوصيات إلى العديد من المؤسسات والمحافل الرسمية ومنظمات المجتمع المدني العربية والدولية المعنية بالأوضاع في إقليم دارفور.

وفي أعقاب نشر هذه التوصيات في وسائل الإعلام العربية والدولية، تلقت المنظمة العديد من الرسائل التي ثمنت الندوة وتوصياتها، ومن بينها كتاب من السفير "لويس ألفونسو دي ألبا" الرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان والبروفيسور "ألغا عمر كوناري" رئيس المفوضية الأفريقية، والذين ثمنوا أعمال الندوة وجهود المنظمة بشأن دارفور وقضايا حقوق الإنسان في المنطقة.

ومجلس حقوق الإنسان يمدد عمل لجنة الخبراء بشأن دارفور

وفي سياق متصل، رحّب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في قراره الصادر في ختام دورته الخامسة في ٢٠ يونيو/حزيران، بتقرير "فريق الخبراء" بشأن حالة حقوق الإنسان في دارفور. وقد تضمن قرار المجلس تمديد عمل فريق الخبراء، المكلف من المجلس بموجب القرار رقم ٨/٤ في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٦ لسنة أشهر أخرى، على أن يقوم الفريق بتقديم التطورات للمجلس في دورته المقرر لها الانعقاد في سبتمبر/أيلول القادم، فضلاً عن وضع تقريره النهائي في الدورة التي تليها.

الدور العربي المطلوب شملت أربع نقاط رئيسية، وهي:

- السعي لتطوير موقف الحكومات العربية وجامعة الدول العربية من قضية دارفور والانخراط على نحو غير منحاز في جهود تسوية النزاع. وتسهيل عملية السلام بدعم صندوق التعويضات للضحايا وحل الآثار الناتجة عن النزاع، ومنها تقديم الدعم اللازم لجهود الإغاثة.

- إطلاق حملات تضامن شعبي في مختلف البلدان العربية تضامناً مع المنكوبين بدارفور، وإظهار الوجه الإنساني الغائب للمشكلة، وتأكيد الدعوة للسلام.

- تبني المنظمات غير الحكومية خطاباً يعيد تحليل أبعاد الأزمة في ضوء المعرفة الكافية والدقيقة لأبعادها.

- قدم المشاركون مقترحات تفصيلية لدعم اهتمام المنظمات غير الحكومية بأزمة دارفور ومن بينها زيارات لمختلف مناطق الإقليم، وقد تعهدت المنظمات السودانية غير الحكومية بتيسير مثل هذه الزيارات، ومن بينها كذلك الانضمام "للتجمع من أجل إنقاذ دارفور" (Darfur Consortium)، والذي انضمت إليه المنظمة العربية لحقوق الإنسان عقب انتهاء أعمال الندوة.

- السعي لجذب اهتمام وسائل الإعلام العربية بأزمة دارفور، والعناية بإصدار تقارير دقيقة ومكتملة عن تطور الأوضاع في الإقليم.

وفي ختام الندوة، التزم المنظمون بإتاحة أشغال الورشة للرأي العام من خلال تقرير تفصيلي، وكتاب شامل

الصومال

المنظمة تدين تغافل المجتمع الدولي عن الكارثة الإنسانية وتطالب بالجلء الفوري للقوات الإثيوبية

استمر تدهور الأوضاع الإنسانية على نحو مريع في البلاد كنتيجة مباشرة للقتال المتواصل بين قوات الحكومة الانتقالية المعينة المدعومة بالجيش الإثيوبي، وبين قبائل الهوية وفلول تنظيم المحاكم الإسلامية التي أعلنت "الجهاد" ضد الاحتلال الإثيوبي للبلاد. وقد أدت هذه العمليات خلال الأشهر الأربعة الأخيرة إلى مقتل قرابة ثلاثة آلاف شخص غالبيتهم من المدنيين العزل الذين وقعوا ضحية القصف الإثيوبي العشوائي لأحياء العاصمة، وإصابة قرابة خمسة آلاف آخرين، فضلاً عن تشريد غالبية سكان العاصمة مقديشيو والمناطق المحيطة بها والمناطق الأخرى القريبة التي تمثل قبائل الهوية غالبيتها السكانية.

"مقديشو"، وفقاً لبعض الأنباء الواردة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين. وإزاء تلك التصريحات، لم تبد الحكومة الانتقالية أي قلق، مقللة من التقديرات الأممية المعلنة، مقدرة أعداد النازحين بـ ٤٠ ألف نازح فقط مع الإشارة إلى رجوع نصفهم إلى مساكنهم. يأتي هذا في الوقت الذي لا تزال المعارك العسكرية مستمرة وتواصل القوات الإثيوبية قصفها لمختلف المناطق التي تشتهر في وجود قوات مناهضة لها فيها، وتحت مسمى "محو الإرهابيين"، يتواصل سقوط الضحايا من المدنيين بين قتيل وجريح، ويتواصل الهرب من العاصمة ومحيطها، فضلاً عن الخسائر المادية والتي تقدرها قبيلة الهوية "بنصف مليار دولار".

وعلى الرغم من دعوة الحكومة الانتقالية المدنيين لإخلاء مساكنهم للرد على هجمات قوات تنظيم المحاكم خلال المعارك التي دارت في النصف الثاني من أبريل/نيسان، إلا أن ذلك لا يغفر انتهاكات القانون الإنساني الدولي ومبادئه المقررة

أضف إلى ذلك وجود قرابة ٣٠٠ ألف آخرين أجبرتهم العمليات العسكرية على الهجرة من منازلهم والتوجه إلى أماكن أخرى داخل العاصمة، على نحو ما صرح به منسق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية "إريك لاروش" في مطلع مايو/أيار. ومع ارتفاع تلك الأعداد واستمرار المعارك، تعجز وكالات الإغاثة الإنسانية والمنظمات المعنية عن الوصول إلى تلك الأعداد الهائلة عدا نسبة لا تتجاوز الـ ٣٥ - ٤٠% من هؤلاء النازحين.

ونظراً لانعدام أي مأوى يضم هؤلاء النازحين أو حتى مخيمات تحميهم، أدى تواجدهم بالعراء إلى جعلهم أكثر عرضة للأمراض والأوبئة وسوء التغذية والتي ارتفع معدل انتشارها بالبلاد هذا العام إلى ٢٠% وفقاً لمنظمة "أوكسفام". وبلغت معاناتهم إلى حد استغلال أصحاب الأراضي للموقف ومطالبة النازحين والمهجرين بأجر مقابل الاستغلال بأشجارهم على الطريق من وإلى

وتوالى التصريحات الدولية تعكس حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها الفارون من المعارك العسكرية، وسط لا مبالاة تارة وإنكار تارة أخرى من الحكومة الانتقالية، وعدم جدية المجتمع الدولي في التوصل إلى حل حاسم لإنهاء الوجود العسكري الإثيوبي في الصومال، رغم كونه السبب الرئيسي لتفجّر الأوضاع الحالية وتدهور الحالة الإنسانية.

وجاءت التصريحات في منتصف مايو/أيار على لسان منسق عمليات الأمم المتحدة للطوارئ الإنسانية "جون هولمز" تؤكد أن كارثة الصومال تعد "أسوأ من كارثة دارفور أو تشاد أو أي بقعة أخرى" من حيث تضاعف معدلات النازحين ووصول وكالات الإغاثة إليهم. فقد بلغ عدد الهاربين من القتال في العاصمة "مقديشو" قرابة ٤٠٠ ألف شخص، أي أكثر من ثلث سكان المدينة، وهو معدل فاق "معدل النزوح في العراق" خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٧ بحسب مصادر الأمم المتحدة.

وقائع ومتابعات

.. والمنظمة تدین استمرار الغارات الأمريكية

وقد أدانت المنظمة الغارات الجوية الأمريكية المتكررة بحق المدنيين في الصومال، والتي أدت لمقتل اثني عشر شخصاً على الأقل خلال مايو/أيار بعد قصف إحدى مناطق إقليم "بونت لاند" بحجة ملاحقة إرهابيين محتملين، وهو الأمر الذي نفته المصادر المستقلة في الإقليم، والتي أكدت على وفاة مجموعة من المدنيين الذين لا علاقة لهم بأي تنظيمات متهمه بالإرهاب.

وتواصل إحدى حاملات الطائرات الأمريكية تواجدھا أمام السواحل الصومالية فيما تصفه الإدارة الأمريكية بتقديم الدعم للحكومة الانتقالية والقوات الإثيوبية وملاحقة الإرهابيين المتصلين بالقاعدة. وتشير المصادر المستقلة إلى أن أجهزة أمن أمريكية قد تسلمت ٣٨ أجنبياً احتجزتهم السلطات الكينية خلال عبورهم من الصومال في يناير/كانون ثان الماضي بغرض التحقيق معهم، وترفض الإدارة الأمريكية التعليق على صحة المعلومات الأمر الذي يرجح صحتها. فيما تفترض المصادر قيام القوات الإثيوبية بتسليم عشرات من الموقوفين لديها إلى القوات الأمريكية بحجة الاشتباه في صلتهم بجماعات إرهابية.

جدير بالذكر أن هذه الغارة هي الثالثة التي تتناولها المصادر الصحفية، وكان قرابة المائة من الأطفال والنساء قد راحوا ضحية إحداھا في يناير/كانون ثان الماضي بحسب المصادر الدولية المستقلة.

المعطيات أن تؤدي إلى تفاقم المواجهات في البلاد وتوسعھا على نحو يضاعف الكارثة الإنسانية الحالية.

ومن ناحيتها، فقد دعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي إلى وقف القتال الدائر في البلاد، وإلى ضرورة سحب القوات الإثيوبية من البلاد، وطالبت بالتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الإثيوبية بحق المدنيين والأهداف المدنية خلال المواجهات، والتي نقلت وقائعھا شبكات التلفزة الدولية.

وكانت المنظمة قد رحبت بدعوة مندوب الاتحاد الأوروبي في نيروبي لإجراء تحقيق في الجرائم التي ارتكبتها القوات الإثيوبية خلال مواجهات أبريل/نيسان الماضي، وأشارت المصادر إلى أن الاتحاد قد بدأ بإجراء تحقيق مستقل في الأحداث، والنظر في استمرار تقديم الدعم الاقتصادي للحكومة الانتقالية في الصومال، غير أن التصريحات اللاحقة لمسؤولي الاتحاد قد أكدت على استمرار الدعم الأوروبي دون أن تشير من قريب أو بعيد لما ورد عن تحقيقات وما إذا تم إجراؤها من عدمه؟.

وتدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان التغافل الدولي عن الكارثة الحالية في الصومال، وتؤكد على ضرورة السحب الكلي للقوات الإثيوبية من البلاد لنزع فتيل الاقتتال والتمهيد لنشر القوات الأفريقية، وتؤكد على ضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل وعلني فيما ارتكبه القوات الإثيوبية والأطراف المتحاربة من جرائم حرب وضرورة التدخل لتأمين وصول مساعدات الإغاثة للمكوبين.

للتمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية، تجنب قصف الأهداف المدنية والمناطق السكنية التي تضم مدنيين، وأخيراً ضرورة التناسب بين الأفعال وردود الأفعال.

وجاءت تصريحات الممثلين السياسيين للأمم المتحدة غير مناسبة للتطورات الخطيرة الجارية في الصومال، فقد ساوت هذه التصريحات بين الأطراف المتحاربة دون أن تضع في الاعتبار خطورة استمرار الوجود العسكري الإثيوبي في البلاد التي تنظر لإثيوبيا باعتبارھا عدواً تاريخياً خاضت معه العديد من جولات الحروب.

كذلك لم يلتفت الممثلون السياسيون أيضاً إلى حجم المسؤولية الكبير الملقى على عاتق القوات الإثيوبية باعتبارھا جزءاً من جيش نظامي يمتلك عتاداً قوياً وتسليحاً راقياً وبالتالي فهو الأكثر سيطرة على الأرض ويفترض أنه الأكثر تحوطاً في التعامل مع المدنيين والأهداف المدنية، كما يفترض أن الدولة الإثيوبية عضو في الأمم المتحدة وملتزم باحترام اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وفضلاً عن ذلك، تبدو قضية نشر قوات للاتحاد الأفريقي في البلاد قبل إنهاء انسحاب القوات الإثيوبية من البلاد عملاً خطيراً، حيث تعرضت القوة الأوغندية التي وصلت إلى البلاد كطليعة لقوات الاتحاد الأفريقي لهجمات أدت لمقتل أحد جنودھا باعتبارھا سندا لـ"الاحتلال الإثيوبي".

ومن شأن عدم الالتفات إلى هذه

لبنان المنظمة تحذر من تصاعد التوتر

تشهد الساحة اللبنانية مخاطر متعددة وتوتراً مزيداً في ظل استمرار الخلافات السياسية وفشل جهود الوساطة التي قادها الأمين العام للجامعة العربية، فيما يتواصل مسلسل الاغتيالات ليطول النائب "وليد عيدو" ومرافقيه، وتتصاعد حدة الاشتباكات بين الجيش وجماعة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين شمالي البلاد، وتتعرض قوات اليونيفيل في الجنوب لتفجير يؤدي بحياة خمسة من أفراد القوة الأسبانية، فيما دخلت المحكمة الدولية حيز التنفيذ بقرار صادر عن مجلس الأمن وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

مجلس الأمن يقر المحكمة الدولية

أقر مجلس الأمن في ٣٠ مايو/أيار إنشاء محكمة ذات طابع دولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمحاكمة المتورطين باغتيال رئيس الوزراء الأسبق "رفيق الحريري" والمتورطين في الاغتيالات التي وقعت في لبنان خلال السنوات الثلاث الماضية.

وقد صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٧ بأغلبية ١٠ أصوات وامتناع ٥ دول عن التصويت هي الصين وروسيا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وقطر، واعتبرت الدول الممتنعة أنه لا يجب ألا يفرض مجلس الأمن المحكمة على لبنان في ظل الانقسامات القائمة.

وبموجب هذا القرار دخل الاتفاق الموقع بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية في ٢٠٠٦ حيز التنفيذ في ١٠ يونيو/حزيران بغض النظر عن اتفاق الأطراف اللبنانية على إقراره وفقاً الأصول الدستورية اللبنانية. وعقب انتهاء المددة المحددة، بدأ الأمين

العام للأمم المتحدة "بان كي مون" اتخاذ الإجراءات والخطوات الضرورية لتشكيل المحكمة على وجه السرعة، وأوضحت المتحدثة باسم الأمين العام أنه سيعمل على إنشاء المحكمة بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية "كلما كان ذلك ضرورياً"، موضحة أنه يعتقد أن تشكيل المحكمة سيسهم إلى حد بعيد في وضع حد "لإفلات مرتكبي الجرائم التي تشملها صلاحياتها من العقاب"، كما قام الأمين العام بمهمة رئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي "سيرج براميرتس" لنهاية العام الحالي.

ومن جانبها، أعلنت الحكومة اللبنانية تشكيل المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين باغتيال رئيس الوزراء "رفيق الحريري" وذلك تنفيذاً للقرار، ووجه وزير العدل "شارل رزق" خطاباً إلى مجلس القضاء الأعلى طلب فيه وضع لائحة بأسماء ١٢ قاضياً ليختار منهم "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة أربعة ليشاركوا في هيئة المحكمة الدولية.

وتشير المصادر أن المحكمة ستتألف من ٣ قضاة يكون أحدهم لبناني، كما ستشكل دائرة استئناف تضم ٥ قضاة بينهم

لبنانيان ومدعي عام أجنبي ونائب له يكون لبنانياً، وسيعين الأمين العام للأمم المتحدة جميع القضاة غير اللبنانيين بعد التشاور مع مجلس الأمن، وستخضع المحكمة لأحكام قانون العقوبات اللبناني وسيكون مقرها خارج لبنان.

.. واغتيال النائب "وليد عيدو" وأزمة دستورية جديدة

ومع استمرار مسلسل الانفجارات والاغتيالات، شهد لبنان في ١٣ يونيو/حزيران اغتيال النائب "وليد عيدو" ممثل كتلة المستقبل في البرلمان في انفجار سيارته في العاصمة اللبنانية، كما قتل في الانفجار نجله الأكبر واثان من مرافقيه وستة مدنيون آخرون كانوا في مكان الحادث.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً جاء فيه "تتابع المنظمة ببالغ القلق التطورات المؤسفة التي يشهدها لبنان والتي شملت أمس اغتيال النائب "وليد عيدو" ممثل كتلة تيار المستقبل في البرلمان، ويعد الانفجار هو السادس الذي

وقائع ومتابعات

مع اتفاقية وقعت في نوفمبر/تشرين ثان ١٩٦٩، على أن تتولى الفصائل الفلسطينية مسؤولية الأمن فيه، ولكنه شدد قبضته حول مخيم "نهر البارد" منذ فبراير/شباط الماضي بعدما اتهمت السلطات أعضاء الجماعة بتنفيذ تفجيرين مزدوجين لحافلتين في منطقة عين علق مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وجرح ٢٠ آخرين.

وفي ١٩ مايو/أيار اندلعت المواجهات المسلحة بعد أن حاولت عناصر مسلحة سرقة مصرف في بلدة "أميون" جنوب شرق طرابلس، ومع ملاحقة الجناة للقبض عليهم حدثت اشتباكات مسلحة وتناحرت الاشتباكات مع المجموعة في عدة أحياء في طرابلس لتنتقل لاحقاً إلى مدخل مخيم، "نهر البارد"، ثم حاولت مجموعة من كتائب "فتح الاسلام" السيطرة على حواجز ثابتة تابعة للجيش كانت قد وضعت بالقرب من المخيم مما أدى إلى مصرع سبعة جنود، وقام الجيش بقصف المخيم مستهدفاً ما يعتقد أنها مواقع لجماعة "فتح الاسلام" داخله.

الأمر الذي جدد مطالب ضرورة تجريد المخيمات من السلاح رغم صعوبة تنفيذ هذه الخطوة أو اقتحام هذه المخيمات. ولكن في ٢٣ مايو/أيار أعلنت الحكومة أن لدى الجيش "ضوء أخضر" لدخول المخيم وفقاً لسير العمليات العسكرية. وطبقاً للأمم المتحدة، فقد فر أكثر من ٣٠ ألف فلسطيني من المخيم، وأشارت مصادر إلى تعرض بعض المدنيين الفارين للاعتقال بشكل عشوائي واحتجازهم من قبل قوات الجيش وإساءة معاملتهم أثناء التحقيق معهم.

خلا مقعد نيابي بسبب الوفاة أو الاستقالة خلال مدة شهرين، على أن يوقع القرار الرئيس "إميل لحود"، وهو ما رفض القيام به بعد اغتيال "الجميل" بدعوى أن حكومة "السنيرة" غير شرعية، وفي حال عدم توقيعه مرة أخرى يمكن للحكومة أن تصدر القرار مجدداً بعد انتهاء مهلة دستورية من ١٥ يوماً.

.. واستمرار الاشتباكات بمخيم نهر

البارد

اندلعت الأحداث في أحد أحياء طرابلس، وما لبثت أن انتقلت إلى مخيم "نهر البارد" حيث يتركز المنتمون إلى تنظيم فتح الإسلام، فضلاً عن انتشارهم على الطريق الساحلي المؤدي إلى طرابلس ومنها إلى مناطق في أقصى الشمال، لتحصّد منذ بدء المواجهات في ١٩ مايو/أيار وحتى ٢٠ يونيو/حزيران ١٦٤ قتيلاً على الأقل، بينهم ٣٢ مدنياً و ٧٥ جندياً و ٥٧ مسلحاً بالإضافة إلى مئات الجرحى.

ويذكر أن كتائب "فتح الاسلام" هم مقاتلون منشقون عن جماعة "فتح الانتفاضة" والمنشقة بدورها عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وتتهمه، أطراف لبنانية بالسعي لخدمة المصالح السورية في لبنان، في حين اتهمه، "حزب الله" بالتخطيط لاغتيال عدد من زعماته.

وبدورها سارعت حركة فتح وحماس إلى نفي أي علاقة للفصائل الفلسطينية بفتح الإسلام.

ومن المعروف أن الجيش اللبناني لا يدخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مشياً

تشهده لبنان منذ اندلاع المواجهات بين الجيش وجماعة "فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد في ٢٠ مايو/أيار، كما يعد هذا الحادث الأليم حلقة في سلسلة طويلة من الاغتيالات التي يشهدها لبنان منذ اغتيال رئيس الوزراء الراحل "رفيق الحريري" في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥.

وترى المنظمة أن الحادث جاء في توقيت بالغ الحساسية بالنسبة للبنان شعباً وحكومة مع دخول قرار مجلس الأمن بشأن المحكمة الدولية حيز التنفيذ، واستمرار الخلاف بين الأطراف اللبنانية حول معالجة العديد من الملفات العالقة، وعلى رأسها استحقاق الانتخابات الرئاسية والمطالبة بحكومة وحدة وطنية والأحداث التي تشهدها المخيمات الفلسطينية وصلاحيات قوات اليونيفيل.

وإذ تدين المنظمة جريمة اغتيال "وليد عيدو"، وتقدم بالعزاء لأسرة الفقيد وأسر الضحايا ولجموع الشعب اللبناني، فإنها تطالب مختلف الأطراف اللبنانية بمساعدة أجهزة الأمن للعمل على منع وقوع المزيد من الاغتيالات، والمساهمة في ضبط الجناة وتقديمهم للمحاكمة.

وعقب اغتيال "عيدو" دخلت المواجهة السياسية بين السلطة والمعارضة منعطفاً جديداً مع تحديد الحكومة أغسطس/آب القادم موعداً لانتخاب بديلين عن النائبتين الراحلين "وليد عيدو" و"بيار الجميل"، ووجهت الدعوة إلى الهيئات الفرعية في المتن الشمالي والدائرة الثانية من بيروت إلى انتخاب نائب عن المقعد الماروني ونائب عن المقعد السني، حيث ينص الدستور على ضرورة انتخاب خلف إذا

موريتانيا

مشروع قانون جديد لتجريم الرق

ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بعزم السلطات الموريتانية على استصدار تشريع جديد لحظر الرق والعبودية في البلاد وتجرم ممارستها والمعاقبة على الممارسات الخاصة بالرق، وهي الخطوة التي تكرر عزم البلاد التخلص نهائياً من آثار هذه الظاهرة التي كانت ممارستها مشروعاً حتى بداية الثمانينيات.

ويعتزم البرلمان مناقشة مشروع القانون في الأسبوع الأول من يوليو/تموز، ويمنح المشروع لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الأخرى المعنية الحق في التبليغ عن أية ممارسات أو وقائع تخالف ما ينص عليه القانون، خاصة وأن هذه المنظمات وفي مقدمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في موريتانيا ورابطة الشمال حثوا السلطات مراراً على استصدار هذه التشريعات وإثراء النقاش الاجتماعي للقضاء على الظاهرة وآثارها وتحديد الجوانب والأهداف المرجوة من هذا التشريع.

ويأتي هذا المشروع اتساقاً مع انضمام موريتانيا لمعاهدة جنيف للعام ١٩٢٦ بهدف منع الاسترقاق والخطوات الإيجابية التي اتخذتها مؤخراً باستكمال الانضمام للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وخطى التحول الديمقراطي الملموسة إيجاباً في البلاد، وتتسق مع ، كما ستدعم على نحو كبير خطط البلاد في تعزيز السلام الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والتخلص نهائياً من آثار هذه الظاهرة السلبية.

معالجة الأزمة، ورحبوا بموقف لبنان الرسمي الذي أكد على أن النزوح من المخيم مؤقت، وأن العودة مؤكدة، وأن إعادة الإعمار حتمية.

كما أكدوا على وقوف الفصائل الفلسطينية صفاً واحداً في كل المخيمات ضد أية محاولة لخلق الفتن، خاصة ما وقع في مخيم "عين الحلوة"، وقرر المجتمعون تشكيل لجنة لمتابعة الأزمة وتأمين العلاقات الفلسطينية اللبنانية.

وقد أصدرت المنظمة بياناً في ٢١ مايو/أيار، جاء فيه : "تتابع المنظمة ببالغ القلق الاشتباكات المسلحة التي يشهدها لبنان حالياً بين الجيش وقوى الأمن من جانب وبين ما يعرف بجماعة فتح الإسلام المشتبه في مسؤوليتها عن عدد من الاعتداءات وحوادث زعزعة الأمن..".

وأبدت المنظمة أسفها أن يشهد الشعب اللبناني هذه الأحداث الخطيرة في الوقت الذي لم تتحقق فيه بعد المصالحة السياسية بين قوى الموالاة والمعارضة، وهو ما يفاقم من مخاطر هذه الاشتباكات التي تعد الأسوأ منذ الحرب الأهلية.

وطالبت المنظمة السلطات اللبنانية بضمان تسهيل عمل طواقم الإغاثة للقيام بمهمتهم في الإخلاء الفوري لمناطق الاشتباكات من المدنيين والجرحى، فإنها تناشد القوى اللبنانية بالعمل المشترك من أجل وقف هذه الاشتباكات وتحقيق التهدئة وضمان السلم والاستقرار، وتدعو القوى الفلسطينية في لبنان للتعاون مع القوى والسلطات اللبنانية لوقف الاشتباكات الدائرة ومنع تكرارها بما يهدد أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان".

وقد فشلت كافة الجهود للوساطة بشأن وقف المواجهات بين الجيش وعناصر الجماعة داخل المخيم، نتيجة رفض عناصر الجماعة لمطالب الجيش بتسليم المسؤولين عن مقتل عناصره في بداية اندلاع المواجهات بين الطرفين. فيما تمكنت الفصائل الفلسطينية من احتواء أي تمدد لعناصر جماعة "فتح الإسلام" لفتح جبهات جديدة للقتال من خلال بعض عناصرها الموجودين في المخيمات الفلسطينية الأخرى وعلى رأسها مخيم "عين الحلوة".

وجهود الوساطة الشعبية لوقف تدهور الأوضاع

وشارك أ. "محمد فائق" أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان في وفد الهيئات العربية "لجنة المبادرة الشعبية العربية" والذي ضم أ. "خالد السفيني" وأ. "عبد العزيز السيد" ود. "عبد المجيد مناصرة" وأ. "عبد العزيز المغربي" وأ. "شفيق الحوت" ود. "أسامة محيو" وأ. "رحاب مكحل"، وذلك بغرض الوساطة وللتشاور مع القيادات اللبنانية والفلسطينية لتحديد الدور والمهام التي ينبغي لهذه الهيئات القيام بها للتضامن مع لبنان والفلسطينيين، وأثمرت الجولة عن اجتماع مشترك بين فصائل منظمة التحرير وتحالف الفصائل الفلسطينية، وأدان المجتمعون خلاله جريمة "فتح الإسلام" بحق الجيش اللبناني وطالبوا بمحاكمتهم، كما أكدوا على ضرورة الحفاظ على سلامة النازحين وعودتهم إلى المخيم فور

مجلس حقوق الإنسان ينتهي من دورته الخاصة بمراجعة الآليات ويحسم الجدل بشأن مقرر حقوق الإنسان في فلسطين

أنهى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في ١٩ يونيو/حزيران دورته الخاصة بمراجعة آلياته المؤسسية والتي تشمل مراجعة ولاية أجهزة الرقابة التعاهدية الدورية (لجان المعاهدات) وآليات تلقي ومعالجة الشكاوى والإجراءات الخاصة (المقررين والممثلين الخاصين وفرق العمل المعنية) بتأخير يوم واحد عن جدولته المزمع بعد جدل كبير بشأن المقررين الخاصين بالبلدان، وعلى رأسها الجدل الذي أثارته الحكومة الكندية بشأن استمرار ولاية المقرر الخاص بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الروماني) عن تسوية سياسية جرت بين الدول الأعضاء، ولم يحل دون اتمامها في موعد انتهاء الاجتماع سوى الدور الذي لعبته كندا لإنهاء ولاية المقرر الخاص بفلسطين، واضطر رئيس المجلس إلى إحالة القضية للتصويت عليها بعد ساعات من الجدل الكندي، ورغم التغير في عضوية المجلس بانتهاء ليل ١٨ يونيو/حزيران ودخول الأعضاء الجدد في صباح اليوم التالي، وحسم الجدل بتأييد ٤٦ دولة ورفض كندا وحدها لمد ولاية المقرر الخاص بالأراضي الفلسطينية والتي كانت لجنة حقوق الإنسان قد سبقت إلى إنشائها وقررت استمرار هذه الآلية لحين انتهاء الاحتلال الإسرائيلي.

من الجدير بالذكر أن كندا عضو قديم بمجموعة السبع الصناعية الكبار (الثماني حالياً) والتي ساهمت في إنهاء نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" في جنوب أفريقيا، ومن المفارقات أن يكون البروفيسور "جون دوجارد" المقرر الخاص الحالي بفلسطين أحد مواطني جنوب أفريقيا، ويصف في تقاريره السياسة الإسرائيلية بأنها نظام عنصري أسوأ وأفدح من الذي كان قائماً في موطنه.

الخاصين بتسع دول من بينها السودان. وقد شهدت الجلسة الختامية سجلاً عاصفاً بعد إصرار غير مبرر من جانب الحكومة الكندية لإلغاء ولاية المقرر الخاص بالأراضي الفلسطينية، وحول آلية اتخاذ القرارات التي تتهم أو تدين دولة ما بانتهاك حقوق الإنسان، وقد اضطر رئيس المجلس السفير المكسيكي "لويس ألفونسو دي ألبا" إلى التحدث علناً إلى الصحافة عن الخلافات داخل المجلس بعدما تأخر إصدار قائمة القرارات.

وقد اتسعت الخلافات بين أعضاء المجلس، فكالت كتلة الدول الغربية الاتهامات لما تصفه "التضامن العربي الإسلامي الأفريقي" في مواجهة إسرائيل في الوقت الذي قوضت فيه إسرائيل بدعم أمريكي وغربي قدرة الشعب الفلسطيني على النضال من أجل حريته واستقلاله، وأوقعته فريسة للحصار والتجويع وفرضت عليه العزلة السياسية والعقوبات. فيما عملت بلدان العالم الثالث على الإلغاء الكامل لولايات المقررين الخاصين في بلدان معينة، وهو الأمر الذي يلبي طموحاتها السياسية في رفع كاهل الرقابة الدقيقة عن ممارساتها.

وتحدث رئيس المجلس الجديد (السفير

ووفقاً لنظام المجلس، فقد نظرت دورته الخامسة في مراجعة بنائه المؤسسي وآلياته المختلفة، والتي تشمل اللجان التعاهدية السبع، وتتولى النظر في التقارير الدورية للدول الأطراف في الاتفاقيات لبحث مدى التقدم في التشريع والممارسة. كذلك راجع المجلس الآليات المتعلقة بالشكاوى، ومن بينها الشكاوى المقدمة بموجب الإجراء ١٥٠٣.

وراجع المجلس أيضاً ولايات المقررين والممثلين الخاصين والفرق العاملة المعنية بفئات الحقوق والتي ورثها عن لجنة حقوق الإنسان السابقة والمعروفة رسمياً باسم "الإجراءات الخاصة"، والتي شهدت جدلاً واسعاً نظراً لطبيعة الدور الهام الذي تلعبه هذه الإجراءات، ولا سيما المقررين الخاصين بأوضاع حقوق الإنسان في بلدان معينة تشهد تراجعاً جسيماً في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان، ومن بينها في المنطقة العربية الأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان، فضلاً عن غياب مقرر خاص للعراق منذ العام ٢٠٠٣.

وقد شملت قرارات المجلس إنهاء ولاية المقررين الخاصين بكل من كوبا وروسيا البيضاء باعتبار أن سجل الدولتين قد تحسن، وأبقى على ولاية المقررين

انضمام مصر وقطر إلى مجلس حقوق الإنسان يرتب التزامات إضافية على الدولتين

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بانضمام كل من مصر وقطر إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في دورته الثانية، لما لهذا الانضمام من أهمية على صعيد التمثيل العربي في هذا المحفل الدولي المهم وبالتالي تعزيز حضور القضايا العربية الرئيسية، بالإضافة إلى ما يفرضه هذا الانضمام من ضرورة مراجعة وتطوير التزام الدول الأعضاء في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان في التشريع والممارسة.

ومن المهم الإشارة إلى الطبيعة السياسية الرسمية لهذا المحفل الدولي الذي يتشكل من ٤٧ حكومة منتخبة من بين الدول الأعضاء في الجمعية العامة التي تراعي التمثيل السياسي النسبي للمناطق الجغرافية القارية والإقليمية، وجاء اختيار مصر ضمن أربعة دول أفريقية انفتحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على ترشيحها لتتضم إلى حصة القارة في المجلس، كما جاء اختيار قطر ضمن أربعة دول انفتحت القارة الآسيوية على ترشيحها لتتضم إلى حصتها أيضاً.

وستتضم مصر وقطر إلى كل من جيبوتي والأردن والسعودية المتوقع أن يواصلوا عضويتهم بالمجلس حتى العام ٢٠٠٩، فيما خرج كل من تونس والبحرين والمغرب والجزائر من المجلس ليصبح العالم العربي ممثلاً بخمس بلدان بدلاً من سبع. وعادة ما تستخدم البلدان العربية الدعم المعتاد من الدول الإسلامية وكتلة دول عدم الانحياز للتصويت لصالح القضايا التي تهم الحكومات العربية، والذي يكون إيجابياً في خدمة بعض القضايا العربية الرئيسية كالصراع العربي الإسرائيلي فيما يأتي سلبياً في نواح أخرى

تتعلق بواقع حقوق الإنسان في الداخل العربي. غير أن أحد المزايا التي يقوم على أساسها مجلس حقوق الإنسان هو ضرورة مراجعة الدول الأعضاء لموقفها وسجلها في مجال حقوق الإنسان بما يتسق مع عضويتها في المجلس، ويفرض عليها قدراً من الالتزام المضاعف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وقد توافر في طلب البلدين المقدم إلى الجمعية العامة للترشح لعضوية المجلس عدداً من التعهدات الهامة التي ستوضع في الحسبان خلال دورة المجلس، فمصر التي انضمت للاتفاقيات السبع المكونة للقانون الدولي لحقوق الإنسان قدمت تعهدات مهمة على سبيل تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان، وفي هذا السياق، أكدت على احترامها للمعايير الدولية في مختلف المجالات، وعلى كونها ستتضم إلى الاتفاقيتين الدوليتين الجديتين بشأن الحماية من الاختفاء القسري وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة واللتين صادقت عليهما الجمعية العامة نهاية العام ٢٠٠٦، كما تعهدت ببذل الجهود المطلوبة لوضع قضية احترام وحماية حقوق الإنسان في صدر اهتماماتها في المحافل المختلفة،

وخاصة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الإسلامي وغيرها، ورغم تأكيدها على تعاون الدولة وأجهزتها المعنية على نطاق كبير مع هياكل حقوق الإنسان الوطنية، فقد خصت بالذكر المجالس القومية المتخصصة كالمجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة، ولم تشر إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية سوى على استحياء شديد، وربطت تعاونها معها بما تنص عليه التشريعات الوطنية فقط بالرغم من أن كتاب التعهدات أشار للمعايير الدولية في كافة المواضيع الأخرى.

وكانت تسعة عشر منظمة غير حكومية وطنية معنية بحقوق الإنسان قد دعت إلى رفض طلب مصر للترشح لعضوية المجلس لما يمثله سجل الحكومة المصرية من نقص واحترام لتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في أعقاب الإصرار على إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة والتي تعد تراجعاً ملموساً في مجال حقوق الإنسان. وعلى الرغم من كون هذا الموقف يعكس في حد ذاته قدراً متميزاً من حرية العمل والرأي في التجربة المصرية، إلا أن رد الحكومة

وقائع ومتابعات

المصرية على هذه المنظمات جاء قاسياً عقب نيل مصر للمقعد، فشنت الصحافة الرسمية هجوماً كبيراً على موقف هذه المنظمات.

وبالنسبة لقطر، والتي لم تصادق حتى اليوم على العهدين الدوليين لحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن عدم انضمامها لاتفاقيتي القضاء على التمييز العنصري وحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، فقد شمل طلبها الترشح الإشارة إلى التزامها باتفاقيتي حقوق الطفل ومناهضة التعذيب، وتعهدت باستكمال خطوات التصديق على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، فقد تعهدت بالمضي قدماً في تطوير تشريعاتها، وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان، ومتابعة التعاون مع المقررين الخاصين، واستضافة المؤتمرات ذات الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وتعد هذه التعهدات في مجملها غير كافية للأسس التي يقوم عليها مجلس حقوق الإنسان، ويتطلب نوعاً مختلفاً من المراجعة لسجل قطر في هذا المجال.

ويعد من الجوانب الإيجابية المشتركة بين كل من مصر وقطر قبولهما استضافة مكاتب أممية لحقوق الإنسان في كليهما، ففيما وافقت قطر قبل عامين على استضافة مركز تدريب أممي متخصص في مجال حقوق الإنسان للمنطقة العربية وجنوب غرب آسيا، كما تعهدت مصر باستضافة مكتب فرعي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالقاهرة يعنى بأوضاع حقوق الإنسان في البلدان العربية في

شمال أفريقيا ويتبع المكتب الإقليمي الحالي للمفوضية في بيروت.

وإذ ترحب المنظمة بانضمام كلا البلدين إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان، فإنها تدعوها للعمل معاً وبالتعاون مع البلدان العربية العضوة في المجلس لوضع خطة عمل مشتركة تعنى بمراجعة سجلها في مجال احترام حقوق الإنسان وتطوير التزاماتها الدولية على نحو يسمح بتعزيز حماية حقوق الإنسان في أراضيها على مستوى التشريع والممارسة، كما تعنى بتطوير العمل لخدمة حماية حقوق الإنسان في فلسطين وإعادة الاهتمام بأوضاع حقوق الإنسان في العراق، ووقف الإجراءات الدولية التي تنال من حقوق الإنسان على نحو ما أدت إليه الحملة الدولية غير المنضبطة لمكافحة الإرهاب.

مصر

المنظمة تأسف لأحداث العنف

الطائفي وتدعو لحوار وطني لمنع تجديدها

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ أحداث العنف الطائفي التي شهدتها بلدة بمها بمركز العياط جنوبي القاهرة يوم الحادي عشر من مايو/أيار الماضي، والتي أدت إلى إصابة عدد من سكان القرية مسلميها ومسيحييها وتخريب الممتلكات، فضلاً عن توقيف السلطات للعشرات من المشتبه في تورطهم في تأجيج وقائع العنف المتبادل، والتي مثلت ذروة للاحتقان الذي ساد البلدة واستمر طوال ثلاثة أشهر دون أن يلقي المعالجة

الواجبة من الدوائر المعنية.

وإذ تأسف المنظمة لهذه الأحداث التي تعكر صفو العلاقة المتميزة بين أبناء مصر من المسلمين والمسيحيين، فقد ناشدت أبناء البلدة وقف التدهور والتخلي بالحكمة وتبني الحوار لمعالجة أسباب الأزمة، كما طالبت بالعمل على إصدار قانون العبادة الموحد.

.. وترحب بإطلاق سراح

العشرات من المعتقلين

الإسلاميين

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقيام السلطات المصرية في أوائل شهر يونيو/حزيران بإطلاق سراح العشرات من معتقلي تنظيم الجهاد الإسلامي بعد تعهدهم بنبذ العنف وتبني قادة التنظيم مبادرة لوقف العنف المسلح، ولم يتسنى معرفة عدد المفرج عنهم.

جدير بالذكر أن السلطات قامت على مدى عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بإطلاق سراح معتقلي الجماعة الإسلامية وبعض عناصر تنظيم الجهاد، وكانت الجماعة الإسلامية قد تبنت مبادرة لوقف العنف بشكل مبكر نسبياً عن تنظيم الجهاد.

ومن بين المعتقلين المفرج عنهم من اعتقل بدون محاكمة، والبعض الآخر تمت إدانته وقضى مدة العقوبة ولكنه ظل رهن الاعتقال.

وتناشد المنظمة السلطات المصرية المضي قدماً في تصفية أوضاع المعتقلين وإطلاق سراحهم والعمل على إدماجهم في الحياة المدنية.

وقائع ومتابعات

.. وتدين استمرار المحاكمة

العسكرية للمدنيين

بدأت المحكمة العسكرية العليا في الثالث من يونيو/حزيران محاكمة عدد من قادة وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وكان المتهمون قد تم القبض عليهم في منتصف ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٦ بتهم تتعلق بعضوية منظمة محظورة والإشراف على ميليشيات طلابية شبه عسكرية في الجامعة، وتم حبسهم احتياطياً إلى أن قررت محكمة الجنايات إخلاء سبيلهم، إلا أن السلطات أعادت اعتقالهم مجدداً.

وفي ٤ فبراير/شباط الماضي قرر رئيس الجمهورية إحالتهم للقضاء العسكري، واستطاعوا الحصول على حكم قضائي لصالحهم من قبل محكمة القضاء الإداري في ٨ مايو/أيار، غير أن السلطات قامت بدورها بالتقدم بطعن استئنافي على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا التي أصدرت حكماً بإلغاء الحكم الأول وأيدت قرار رئيس الجمهورية.

وبعد مثول المتهمين بجلسة ٣ يونيو/حزيران، أجلت المحاكمة لجلسة ١٥ يوليو/تموز القادم، وقد شكا عدد من المراقبين المحليين والدوليين من عدم السماح لهم بمتابعة سير المحاكمة، ومنعهم من الدخول لقاعة المحاكمة بالرغم من سبق السماح لهم بمراقبة محاكمات مماثلة قبل أكثر من عشر سنوات مضت.

وقد سمحت السلطات فقط لأسر المتهمين ومحامي الدفاع بحضور الجلسة، ويقول دفاع المتهمين إن أجهزة الادعاء لم تبلغ المحامين بالتهمة المنسوبة إلى موكلهم

بالدقة المطلوبة.

وإذ تجدد المنظمة موقفها المبدئي الرافض لمحاكمة أي مدنيين أمام القضاء العسكري، فإنها تتأشد السلطات المصرية التوقف عن إحالة المدنيين للقضاء العسكري بالرغم من التحسينات التي أجريت على قانون القضاء العسكري والسماح بالطعن على أحكامه أمام محكمة عسكرية أعلى.

...وترحب بالترخيص

لحزب سياسي

جديد

وافقت لجنة شئون الأحزاب علي الترخيص لحزب سياسي جديد وهو "حزب الجبهة الديمقراطية" في ٢٤ مايو/أيار، وكان وكيلاً مؤسساً الحزب الدكتور "يحيى الجمل" والدكتور "أسامة الغزالي حرب" قد قدما طلب الترخيص للحزب بعد تعديلات قانون الأحزاب السياسية الذي رفع عدد مؤسسي الأحزاب لألف عضو على الأقل، وبذلك يصبح حزب الجبهة الديمقراطية هو الحزب السياسي الرابع والعشرين في مصر. ومن المعروف أن رئيس مجلس الشورى الذي يشغل بدوره الأمين العام للحزب الحاكم يتولى رئاسة لجنة شئون الأحزاب والتي تضم كذلك وزيرين من الحكومة وثلاث قضاة سابقين وثلاثة من الشخصيات العامة.

جدير بالذكر أن لجنة شئون الأحزاب رفضت عدة طلبات متكررة لتأسيس أحزاب جديدة، من أبرزها حزبي الوسط والكرامة.

.. تجاوزات في انتخابات

مجلس الشورى

أجريت في مصر انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى الذي يمثل الغرفة الثانية بالبرلمان، والتي تنافس فيها ٦٠٠ مرشح على ٧٨ مقعداً. وقد شارك في هذه الانتخابات الحزب الوطني الحاكم في غالبية الدوائر ومعظم أحزاب المعارضة بتمثيل رمزي بينهم حزب التجمع، وجماعة الإخوان المسلمين ضمن المرشحين المستقلين، بينما قاطعها اثنان من أحزاب المعارضة الرئيسية هما الناصري والوفد. وقد جرت هذه الانتخابات على جولتين الأولى يوم ١١ يونيو/حزيران، وجولة الإعادة في ١٧ من نفس الشهر، تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات بتشكيلها الجديد الذي يضم ٤ قضاة حاليين و ٤ قضاة سابقين وثلاثة من الشخصيات العامة، وقد جرت هذه الانتخابات في يوم واحد طبقاً لقانون مباشرة الحقوق السياسية المعدل.

وقد لاحظت منظمات المجتمع المدني التي راقبت العملية الانتخابية عدداً من السلبات والانتهاكات والتجاوزات. ففي مرحلة فتح باب الترشيح والدعاية الانتخابية، لوحظ ومن خلال العديد من الشكاوى والطعون القضائية عرقلة قبول طلبات الترشيح في عدد من المحافظات في مخالفة صريحة لقانون الانتخابات، كذلك قامت اللجنة العليا للانتخابات بشطب عدد من المرشحين بناء على مخالفات لقوانين الانتخابات أو بناء على شكاوى ضدهم من مرشحين آخرين أو بسبب الانتماء

وقائع ومتابعات

السياسي، وقد كان سبب الشطب قيام المشطوبين بالدعاية السياسية لأنفسهم باستخدام شعارات دينية.

كما لوحظ الإخلال بمبدأ عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين وذلك عبر التدخل الأمني في تنظيم ومنع الدعاية للمرشحين، حيث منعت أجهزة الأمن الدعاية والمؤتمرات الانتخابية لمرشحي الإخوان المسلمين.

أما في مرحلة إجراء الانتخابات فقد شهدت الانتخابات، ولا سيما الجولة الأولى منها، عدداً من الانتهاكات والتجاوزات التي انتشرت على نطاق واسع، خصوصاً في الدوائر التي تشهد منافسة بين مرشحي الحزب الوطني ومرشحي الإخوان المسلمين. وتمثلت هذه التجاوزات في غلق بعض لجان الاقتراع ومنع وصول الناخبين إليها، ووقوع أعمال عنف بين أنصار المرشحين وهو الأمر الذي أدى لسقوط قتيل وعدد من المصابين في عدد من المحافظات.

كما لوحظ عدم تدخل اللجنة العليا للانتخابات إزاء غلق وحصار مراكز التصويت من قبل قوات الشرطة، فضلاً عن منع وإعاقة المراقبين المستقلين من رقابة العملية الانتخابية وحضور لجان فرز الأصوات. ورصد المراقبون عمليات تسويد لبطاقات التصويت لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم في بعض الدوائر وبروز ظاهرة التصويت الجماعي لصالح بعض المرشحين، بالإضافة إلى انتشار الرشاوى الانتخابية، وخرق سقف الإنفاق المالي علي الدعاية الانتخابية.

وقد جرى القبض على أنصار وبعض

مرشحي جماعة الإخوان المسلمين في الفترات السابقة على إجراء الانتخابات، حيث تخطى عدد من ألقى القبض عليهم الـ ٦٠٠ معتقل قبل بدء التصويت. وأخيراً لوحظ تدني نسبة المشاركة السياسية بشكل عام.

وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أن نسبة المشاركة في الجولة الأولى بلغت ٣١%، وفي الجولة الثانية ١٩%، بينما لا تزيد نسبة هذه المشاركة عن ١٠% علي أقصى تقدير وفقاً لتقارير منظمات المجتمع المدني المستقلة.

جدير بالذكر أن هذه الانتخابات جرت بعد إلغاء الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات بمقتضى التعديل الدستوري، وتطالب المنظمة الحكومة والأحزاب السياسية والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني بدراسة ما أسفرت عنه هذه الانتخابات وما شهدته من سلبيات وتجاوزات والمراجعة القانونية لنظم الانتخابات بهدف تعزيز قدرة واستقلال اللجنة العليا للانتخابات وضمان مشاركة سياسية أوسع، كما تطالب بالتحقيق في المخالفات والتجاوزات التي شهدتها هذه الانتخابات.

الجزائر

انتخابات برلمانية تكرر هيمنة التحالف الرئاسي

شهدت الجزائر في ١٧ مايو/أيار إجراء الانتخابات البرلمانية (الغرفة الأولى في البرلمان) والتي تعد الرابعة منذ دخول البلاد التعددية السياسية في ١٩٨٧ والثامنة

منذ استقلالها عن فرنسا في ١٩٦٢. وانطلقت عمليات الاقتراع في ٤٢ ألف مكتب انتخابي لاختيار ٣٨٩ عضواً في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، وتنافس عليها ١٢٢٢٩ مرشحاً ضمن ١١٤٤ لائحة تمثل ٢٤ حزباً سياسياً، بالإضافة إلى ١٠٢ لائحة مستقلة بينها ٤٤ لائحة خارج البلاد.

وقد تقدمت الأحزاب الثلاثة الكبيرة المنضوية فيما يسمى "التحالف الرئاسي" والذي تأسس منذ ثلاث سنوات بـ ٥٤١ مرشحاً ضمن ٥٤ لائحة لكل حزب، وهو التحالف الذي تتهمه المعارضة بـ "قتل الحياة السياسية واحتكار وسائل الإعلام"، ويتكون من أحزاب "جبهة التحرير الوطني" الحاكم و"التجمع الوطني الديمقراطي" و"حركة مجتمع السلم"، يليها حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" الذي قدم ٥٣٩ مرشحاً ضمن ٥٣ لائحة، ثم "التحالف الوطني الجمهوري" الذي قدم ٥٢٥ مرشحاً ضمن ٥٣ لائحة، وحزب "العمال" ٥٢٥ مرشحاً ضمن ٤٨ لائحة، ثم حركة "الإصلاح الإسلامية برصيد ٥١٧ مرشحاً ضمن ٤٨ لائحة.

وبالرغم من مشاركة عدد كبير من الأحزاب السياسية في الانتخابات، إلا أنها قد جرت وسط دعوات بالمقاطعة أطلقها أحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب "جبهة القوى الاشتراكية" وعدد من قيادات "جبهة الانقاذ" المحظورة، والتي دعا الرجل الثاني فيها "علي بلحاج" إلى مقاطعة الانتخابات قائلاً "إنها لن تغير شيئاً"، كما جرت الانتخابات تحت إجراءات أمن مشددة ووسط مخاوف من

وقائع ومتابعات

التقدمية سيطرتهم على السلطة بحصولهم على ١٧٢ مقعداً من أصل ٢٥٠ يضمها مجلس الشعب فيما حصد مستقلون - أغلبهم رجال أعمال مقربون عموماً من السلطة - على ٧٨ مقعداً.

وكانت أولى مهام البرلمان الجديد هو التصويت بالموافقة في ١١ مايو/أيار على رسالة بعثت بها القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي تتضمن ترشيح الرئيس "بشار الأسد" لولاية دستورية جديدة، طبقاً للمادة ٨ من الدستور التي تقضي بأن حزب البعث هو "القائد للدولة والمجتمع".

ومن جانبها، أعلنت القوى السياسية المختلفة وأحزاب المعارضة - غير المرخصة - مقاطعة الاستفتاء الرئاسي، ومنها التجمع الوطني الديمقراطي، والحزب الاشتراكي العربي، وأعضاء "إعلان دمشق"، وجبهة الخلاص الوطني التي تضم شخصيات معارضة بلندن، وذلك بسبب سيطرة حزب واحد على الحياة السياسية وغياب أي منافس، وطالبت أولاً بتعديل الدستور وتحديد المادة (٨) منه والتي تحقق هيمنة الحزب الواحد على المجتمع والدولة، وقانون الانتخابات الرئاسية، وقانون الانتخابات البرلمانية، مما يؤدي إلى إصلاح الوضع السياسي بوجود تعددية سياسية حقيقية وإمكانية المنافسة بين أكثر من مرشح لموقع الرئاسة.

وفي النتائج، فقد شارك في الاستفتاء ١١,٤ مليون ناخب من أصل ١١,٩ مليون ناخب بنسبة ٩٥,٨ %، جاءت الموافقة على الاستفتاء بنسبة ٩٧,٦٢ %.

الرئاسي" على ٢٤٩ مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها ٣٨٩ مقعداً، فيما ذهبت بقية المقاعد للمستقلين والأحزاب الصغيرة والتي استطاع ثمانية أحزاب منها أن تحصل على ما بين مقعد وأربعة مقاعد نيابية، فقد حصلت "جبهة التحرير الوطني" على ١٣٦ مقعداً و"التجمع الوطني الديمقراطي" ٦١ مقعداً و"حركة مجتمع السلم" ٥٢ مقعداً وحزب "العمال" ٢٦ مقعداً و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" ١٩ مقعداً و"حركة النهضة الإسلامية" على ٥ مقاعد و"التحالف الوطني الجمهوري" على ٤ مقاعد وحصل المستقلون على ٣٣ مقعداً. وحركة "الإصلاح" الإسلامية ٣ مقاعد فقط بعد أن كانت ممثلة في البرلمان السابق ٤٣ مقعداً. وبذلك التشكيل الجديد للبرلمان الذي يتوافر فيه أغلبية مريحة للرئيس "بوتفليقة" لاتخاذ القرارات وخصوصاً التمهيد لتعديل دستوري يتيح للرئيس الترشح لأكثر من ولايتين، والذي يحده الدستور الحالي بولايتين متتاليتين من خمس سنوات.

سوريا

الاستفتاء على ولاية ثانية

لرئيس بشار الأسد

شهدت سوريا في ٢٧ مايو/أيار استفتاءً رئاسياً على ولاية ثانية للرئيس "بشار الأسد" لمدة سبع سنوات، ويأتي الاستفتاء عقب إجراء انتخابات برلمانية شهدتها سوريا في أبريل/نيسان الماضي وقاطعتها أحزاب المعارضة وكرس فيها حزب البعث الحاكم وأعضاء الجبهة الوطنية

وقوع أعمال إرهابية جديدة من قبل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" والذي دعا زعيمها "أبو مصعب عبد الوودود" لمقاطعتها ووصفها "بالمهزلة".

وطبقاً للجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، فقد شهدت الانتخابات تجاوزات خلال عمليات التصويت لصالح "جبهة التحرير الوطني"، وقال "سعيد بوشعير" رئيس اللجنة في بيان وجهه إلى الرئيس الجزائري "ثلتمس من سيادتكم التدخل من أجل وضع حد للتجاوزات الخطيرة المصاحبة للعملية الانتخابية التي تعدت حدود التصرفات المعزولة"، إلا أنه قد تراجع عن تلك الملاحظات "وقدم اعتذاراً" على حد قول وزير الداخلية "يزيد زرهوني" قائلاً إن الملاحظات التي تتحدث عن التزوير "مبالغ فيها وغير صحيحة".

وشهدت عملية الاقتراع انخفاضاً في نسبة المشاركة التي بلغت ٣٥,٥١ % من إجمالي عدد الناخبين والبالغ ١٨,٧ مليون ناخب، توجه منهم ٦,٧ مليون ناخب إلى مراكز الاقتراع، إلا أن عدد من عبروا عن آرائهم بالتصويت للمرشحين بشكل صحيح بلغ ٥,٧ مليون ناخب، بما يعني وجود نسبة كبيرة من الأوراق الملغاة اقتربت من المليون، وهو الأمر الذي عزاه المراقبون إلى عدم اكتراث الناخبين بالعملية السياسية وتراجع اهتمامهم بالانتخابات نفسها لتراجع ثقتهم بجدواها وعدم اقتناعهم بالمرشحين ووعودهم الانتخابية، كما يرى مراقبون أن نسبة الامتناع العالية تلقي بظلالها على مصداقية البرلمان الجديد.

وجاءت النتائج بحصول "التحالف

المدافعون عن حقوق الإنسان سبل تفعيل آليات الحماية

نظمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ندوة بالقاهرة يوم ١٠ مايو/أيار ٢٠٠٧ بعنوان بحث سبل تفعيل آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد شارك في الندوة ممثلون عن ٢٤ منظمة عربية عاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والتربية من أحد عشر بلداً عربياً، وثلاث منظمات عربية في المهجر الغربي، وممثل عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وعدد من الخبراء والباحثين والإعلاميين وذلك بهدف تدارس الضغوط التي تتعرض لها حركة حقوق الإنسان في العالم العربي وبلورة سبل تفعيل وتعزيز آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وإطلاق حملة تضامن واسعة مع المدافعين الذين يتعرضون لضغوط في الوقت الحالي.

والخطف والاحتجاز غير القانوني وغيرها من الانتهاكات، شأنهم في هذا شأن غيرهم من الأشخاص في المناطق المتأثرة بالاحتلال الأجنبي والنزاعات الداخلية المسلحة، كما أكدت على المخاطر الناجمة عن بزوغ الصراعات على أسس مذهبية وطائفية، وبصفة خاصة في لبنان والعراق، وما أنتجته من آثار وخيمة على بنية حركة حقوق الإنسان في العراق التي تأثرت على نحو فادح، وأدت إلى نشأة جماعات حقوقية لا تحمي سوي جماعة معينة بما يتناقض كلياً مع روح ومبادئ حقوق الإنسان.

وكشفت المناقشات عن تزايد المخاطر المحدقة بالنشطاء الحقوقيين بعد أن انضمت الميليشيات المسلحة والجماعات غير الشرعية وتنظيمات أصولية متطرفة إلى السلطات والأجهزة الرسمية في قمع وملاحقة نشطاء حقوق الإنسان، وبأنماط أسوأ في بعض الأحيان، في ظل تنامي البيئة المعادية لحقوق الإنسان.

ومحاصرة الأنشطة ومنع الاجتماعات العامة، والاعتقال وسوء المعاملة. فضلاً عن إمكانية الملاحقة القضائية من تحقيق ومحاكمة بتهم مخالفة قوانين تعسفية تؤدي إلى فرض عقوبات متنوعة، منها العقوبات السالبة لحرية النشطاء، وحل المؤسسات أو تجميد نشاطها، وفي بعض الساحات تجريد النشطاء من بعض أو كل حقوقهم المدنية والسياسية، والاقتصادية أيضاً.

وكشفت المداخلات عما يتعرض له نشطاء حقوق الإنسان من قيود وانتهاكات متعددة في معظم الساحات العربية، وبصفة خاصة في سوريا وتونس خلال السنوات الخمس الأخيرة فيما يمثل نوعاً من الحملة الموجهة ضد نشطاء حقوق الإنسان.

وعرضت المداخلات لتفاصيل خطيرة عن وقائع الانتهاك الجارية بحق عدد من نشطاء حقوق الإنسان في الساحات العربية، فبينما يقعون ضحايا لأعمال القتل

تناولت الندوة ثلاثة محاور رئيسية، تعرض الأول للتحديات والمخاطر التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، وتعرض الثاني لخصائص العقوبات التي تواجه نشطاء حقوق الإنسان ومنظماتهم على صلة بممارستهم لواجباتهم المهنية في السياق العام، وكذا في سياق الظروف الاستثنائية التي يعاني منها العديد من بلدان المنطقة من احتلالات ونزاعات داخلية مسلحة، وفي سياق التطرف والإرهاب ومكافحته. كما تبادل المشاركون خبرة التفاعل مع الإشكاليات والتحديات الراهنة. وحددت مداخلات المشاركون طبيعة العقوبات والتحديات التي تؤدي إلى العديد من الضغوط على عملهم، ومن بينها القيود القانونية والتي تشمل القيود على الترخيص والتسجيل، وتدخل السلطات في شؤون المنظمات الحقوقية عبر الإشراف والرقابة على العمل والنشاط.

ومن بينها أيضاً الملاحقات الأمنية التي تنتوع بين التهديد والاعتداءات البدنية،

وقائع ومتابعات

وفيما اتجه عدد من المشاركين إلى أهمية توسيع مدلول ونطاق نشاط حقوق الإنسان ليشمل كل ذوي الصلة كالصحفيين والكتاب والباحثين والمدونين على الإنترنت والفئات المماثلة الأخرى، فقد ذهب رأي آخر إلى أهمية وضع تعريف محدد للناشط الحقوقي.

وبالمثل اتجه عدد من المشاركين إلى الدعوة للإسراع بنشر وتدفق المعلومات بشأن الانتهاكات التي يقع ضحيتها الناشطون الحقوقيين لتمكين الحركة الحقوقية من التحرك العاجل لأغراض التضامن الفاعل معهم، واتجه رأي ثان إلى ضرورة ألا يؤثر ذلك على دقة وانسيابية المعلومات على نحو يمكن من التحرك الفاعل، وهو ما يحتاج لتأهيل وتوعية المدافعين من خلال برامج تدريب متخصصة.

ووفقاً للتقرير الذي أعده الأستاذ "محسن عوض" عضو مجلس الأمناء ومقرر الندوة، فقد بلور المشاركون أعمال الندوة في عدد من التوصيات كان أبرزها:

* تعزيز التنسيق والتضامن بين المدافعين عن حقوق الإنسان، وتطوير الشبكات المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان والتنسيق فيما بينها، واختار المشاركون البرنامج العربي لنشاط حقوق الإنسان باعتباره منظمة إقليمية متخصصة، نقطة الارتكاز لهذه الغاية، واتفقت المنظمات المشاركة على تحديد مراسلين مختصين لضمان تدقيق المعلومات وانسيابها.

* تدعيم البرامج المعنية بتعزيز الكفاءة المهنية وتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان، وتنفيذ دورات تدريبية خاصة

بالتعريف بالإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ودعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتعزيز برامجها في هذا الشأن.

* إصدار تقرير سنوي عن أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان.

* الاهتمام بتأسيس التحالفات مع التكوينات الأخرى للمجتمع المدني والمجتمع السياسي.

* إعداد دليل للمدافعين عن حقوق الإنسان.

* الاستفادة من كافة الآليات الوطنية المتاحة بما في ذلك القضاء، واللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية.

* منح مزيد من الاهتمام للنفوذ إلى وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة ومختلف وسائط الاتصال الممكنة لاستقطاب اهتمام الرأي العام.

* تعزيز الاهتمام بالتضامن المتبادل مع منظمات الحركة العالمية لحقوق الإنسان.

* تعزيز التواصل مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرها من المقررين الخواص، والفرق العاملة المعنية ذات الصلة.

* تبني حملة لتطوير الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان إلى اتفاقية دولية ملزمة أسوة بما تحقق بشأن العديد من الإعلانات الدولية المهمة وآخرها اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

* إطلاق حملة تضامن عاجلة لمواجهة الانتهاكات الحالية التي يتعرض لها

النشطاء في عدد من الساحات العربية، وبالتعاون مع المنظمات الحقوقية في البلدان العربية وعلى المستوى الدولي.

الكويت

البرلمان يقر قانوناً

لتنجيس البدون

أقر مجلس الأمة في ٣٠ مايو/ أيار مشروع قانون يقضي بتنجيس ألفي شخص من غير محددى الجنسية الذين يطلق عليهم "البدون"، وإحالة إلى الحكومة.

وصوت ٤٥ نائباً لصالح القرار مقابل معارضة نائب واحد وامتناع نائبين آخرين عن التصويت. ودعا عدد من النواب إلى ضرورة تحديد معايير واضحة ومحددة للتنجيس، مؤكدين ضرورة أن تكون الأولوية للمنتسبين إلى الجيش الكويتي، لا سيما المشاركين منهم في الحروب العربية ضد إسرائيل، كما طالب النواب أن تكون الأولوية أيضاً لذوي الكفاءات والشهادات العليا والتخصصات النادرة وأصحاب الخبرة في كافة المجالات، للاستفادة منهم في مسيرة تنمية البلاد وبنائها.

ومن جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء بالنيابة أن الجنسية لن تمنح إلا للمستحق ووفق معايير وأسس واضحة.

وكانت لجنة الشؤون الداخلية والبرلمانية والدفاع وافقت في ٢٢ مايو/ أيار ٢٠٠٧ على تنجيس المطلقات والأرامل ممن لديهم ابن أو أكثر من آباء كويتيين، على أن يتم تضمين أسماء هذه الشريحة ضمن كشف تنجيس الألفي شخص بعد ما تتجزه اللجنة. ولا يجيز القانون الكويتي

وقائع ومتابعات

السلطة المخولة له من قبل بعض منسوبيها بشكل يترتب عليه انتهاك حقوق الإنسان. وانتقد تقرير الجمعية المادة ١٢ من نظام جهاز الهيئة، الذي ورد فيه " أن دور رجالها هو الحيلولة دون اتباع العادات والتقاليد السيئة، والقيام بواجباتها بكل حزم وعزم"، واصفاً العبارتين بأنهما صيغتا بشكل واسع دون تقييد ما قد يتسبب في تجاوزات بعض منسوبي الهيئة.

وقد رد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على هذه الانتقادات، وأكد أنها لا تملك حق التغيير في نظامها، وأن رئاستها تنتظر توجيهات من جهات عليا حول ذلك، موضحاً أن نظام الهيئة صدر عام ١٩٨٠ بأوامر ملكية، ومر بمراحل من الدراسة والتدقيق قبل تطبيقه، واشتركت في إعداده عدة لجان متخصصة في سن الأنظمة والتعليمات مما جعله محكماً.

وكانت امرأة سعودية قد رفعت دعوى قضائية تتهم فيها عضوين بالهيئة بإساءة استخدام السلطة معها، مطالبة بتعويضها ماليا عما اعتبرته "ضرراً أصابها" جراء تعرضها لها ولابنتها، وإنزال سائق السيارة التي تقلهما للانطلاق بها إلى مركز الهيئة، بسبب طريقة ارتدائها.

قال أستاذ الإعلام السياسي بجامعة الإمام الدكتور "محمد البشر" إن أخطاء رجال الحسبة مغلفة والهدف الصادرة منهم أكبر من غيرهم لأنهم يمثلون الجانب الإسلامي في الأخلاق والنموذج الأمثل في المعاملات مع الناس. وأكد أن أي شرطة دينية أو هيئة إصلاح أخلاق في أي مجتمع، لابد أن تحدث من أفرادها

من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل. كما يحظر القانون تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحياً، إضافة إلى الأعمال المخلة بالأخلاق والتي تقوم على استغلال أنوثتها بما لا يتفق مع الآداب العامة. كذلك يحظر القانون عمل المرأة في الجهات التي تقدم خدماتها للرجال فقط.

واعتبر النواب أن القانون الجديد يحفظ للمرأة كرامتها الإنسانية وطبيعتها فضلاً عن توفير بيئة مناسبة للعمل بعيداً عن استغلالها في أعمال منافية للأخلاق. وحدد القانون عقوبات تقع على المخالفين تتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ١٥٠٠ دولار أمريكي، إضافة إلى إغلاق المحل المخالف لمدة لا تتجاوز شهراً.

ويعكس هذا القانون نوعاً من التراجع عن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدولة باتجاه تعزيز حرية المرأة ومشاركتها السياسية بما يمثله من فرض نوع من الوصاية الاجتماعية غير المبررة فيما هي خاضعة بالأساس للوصاية الأسرية بحكم الثقافة الاجتماعية السائدة.

السعودية

.. والجمعية الوطنية لحقوق

الإنسان توجه انتقادات لهيئة

الأمر بالمعروف

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في أول تقرير صادر عنها جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطالبت بإعادة صياغة اختصاصاته بلغة دقيقة بما يضمن عدم إساءة استخدام

ازدواجية الجنسية، ويتم إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يكتشف أنه يحمل جنسية أخرى.

يشار أن عدد البدون في الكويت يقارب مائة ألف من نحو ١,٢ مليون كويتي. وقامت السلطات الكويتية في شهر أبريل/نيسان الماضي بتخفيف إجراءاتها بحق عشرات الآلاف من العرب ممن لا يحملون الجنسية والمعروفين بالبدون والمحرومين من معظم الحقوق الأساسية.

وتعتبر السلطات أن الكثير من "البدون" قدموا من الدول المجاورة عقب اكتشاف الثروة النفطية في الكويت في ثلاثينيات القرن الماضي، وأن عدداً كبيراً منهم يخفون جنسياتهم للحصول على امتيازات يحظى بها المواطن الكويتي، كما أوضحت أن نحو ٢٠ ألف كشفوا جنسياتهم وحصلوا على تأشيرات إقامة خلال الأعوام العشرة الماضية.

..ويقر قانوناً لمنع النساء من

العمل الليلي

أقر مجلس الأمة الكويتي في ١٢ يونيو/حزيران قانوناً ينص على منع النساء من العمل من الساعة الثامنة مساءً وحتى الساعة صباحاً، ماعداً العاملات في القطاع الطبي.

وينص القانون، الذي أجمع عليه نواب البرلمان - الذي يسيطر عليه المحافظون - على "عدم جواز تشغيل النساء ليلاً. لكنه استثنى من هذا المنع المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأهلية والمؤسسات الأخرى التي يصدر بها قرار

وقائع ومتابعات

وفي ذات السياق، أعلنت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن تأسيس إدارة قانونية جديدة وتعيين متحدث باسمها.

وقال الرئيس العام للهيئة إن عمل هذه الإدارة ينص على "مراقبة تطبيق أعضاء الهيئة الميدانيين لنظم وتعليمات رئاسة الهيئة وتعليمات الجهات الأمنية الأخرى كوزارة الداخلية وإمارات المناطق بشأن عمليات الضبط أو الملاحقة للأفراد المشتبه بهم". وأضاف أن "هذه الإدارة ستكون مخولة لمحاسبة أي مخطئ من أعضاء أو مسؤولي الهيئة بحيث ستكون مرجعاً لجميع المسؤولين فيها".

تكرار اعتقال الداعية

سعيد بن زعير

اعتقلت السلطات في ٦ يونيو/حزيران الداعية والأكاديمي الشيخ "سعيد بن زعير" عند مشارف مدينة الرياض لدى عودته من مكة المكرمة بعد أن أدى مناسك العمرة ضمن ١١ شخصاً جرى اعتقالهم بتهمة "الإرهاب".

وأعلن وزير الداخلية أن لهم دوراً كبيراً في الجرائم "الإرهابية" وقد يكونون أهم من المنفذين للأحداث الإرهابية التي حدثت بالمملكة.

وأشارت وزارة الداخلية في بيان لها أن أحد المعتقلين على ارتباط بالهجمات التي وقعت في فبراير/شباط ٢٠٠٦ على المنشآت النفطية في أبقيق شرق المملكة. وتبنى تنظيم القاعدة في السعودية هذه العملية التي تم إحباطها.

بالتدريب وإبعاد المتعاونين ومنتحلي صفة الأعضاء. وقال "تريد لجهاز الهيئة أن يتطور إلى الأفضل، لا نتمنى إلغائها ولكن تطويرها هو الحل تمشياً مع روح العصر".

وفي أول محاكمة لأعضاء بهيئة الأمر بالمعروف، أجل قاضي المحكمة العامة في مدينة تبوك شمال السعودية في ٢٣ يونيو/حزيران النظر في القضية المتهم فيها أربعة من أعضاء الهيئة، اتهموا بالمسؤولية عن وفاة مواطن بمقر الهيئة على خلفية الاشتباه بأنه كان في "خلوة غير شرعية مع سيدة في مايو/أيار".

يذكر أن الحادثة هي الثانية التي تقع في مقر الهيئة خلال شهر ويتم التحقيق فيها. وكان مواطن آخر قد لقي مصرعه في الشهر نفسه في سجن الهيئة بعد توقيفه إثر مصادمة منزله للاشتباه بإتجاره بالخمر.

وأدت حالات الوفيات في سجون الهيئة- التي يعتقد أنها تضم ٤٠٠٠ شخص إلى غضب شعبي اهتمت به الصحف اليومية في السعودية، داعية لإجراء إصلاحات على هذه المؤسسة التي ظهرت إلى الوجود في العام ١٩٤٠.

وفي العام ٢٠٠٢، نشرت كتابات تحتج على عمل أعضاء الهيئة بعد اتهامهم بالمسؤولية عن مقتل طالبات مدرسة ثانوية نتيجة منعهم من الفرار بعد احتراق المدرسة بسبب عدم وضعهن أغطية على رؤوسهن وقت الحادث. واعتقل ١٨ من عناصر الهيئة مؤخراً للاشتباه في تورطهم في مقتل مواطنين، وانتحار خادمة آسيوية في جدة أُلقت بنفسها من أعلى بناء اقتحمه عناصر من الهيئة.

تجاوزات، ولا يمكن بحال من الأحوال تعميم الخطأ على الجهة نفسها. وأضاف أن الأفراد المنتسبين لجهات لها علاقة برصد أخلاقيات الجمهور لابد من انتقائهم بعناية، وكان يفترض، وهذا ما تردده الهيئة، أن تضع حداً لتجاوزات أعضائها حتى لا تحسب أخطأؤهم عليها.

ويقول الأكاديمي بجامعة الملك سعود الدكتور "أحمد العويس" الذي كتب سلسلة مقالات في الصحف السعودية ينتقد فيها أداء الهيئة، إن ما ذكره في تقرير الجمعية الحقوقية "واقع يعيشه السعوديون، وقد يكون المذكور فيه من نقد أقل من أن يجسد ما يحدث فعلياً"، معتبراً التقرير "خطوة جيدة"، ومشيراً إلى أن "هيئة الأمر بالمعروف جهاز حكومي بحاجة للتطوير والمساءلة والتدقيق في أداء القائمين عليه. واعتبر الناشط الحقوقي في مجال حقوق الإنسان "سليمان السلمان" التقرير كرسالة من المواطنين إلى جهاز الحسبة السعودي، داعياً إلى أن تكون لغة الحوار مطروحة وخاصة بين فئات المجتمع والأطراف المتشددة من أعضاء الهيئة.

وطالب بضرورة تليخيص كل الجهات التابعة للهيئة من أي أسلوب متشدد يضر بها، و"اتباع تعاليم القرآن والسنة في تطبيقاتها مع الناس"، وأن تلتزم بالقوانين وتكون رقيبة على أفرادها حتى لا يتم تشويهها من العاملين فيها. ويستشرف "السليمان" الأعوام المقبلة بقوله "نتيجة النقد والرقابة أتوقع لهذا الجهاز مزيداً من التطوير الذي نطمح إليه، وأن يكون لدى الهيئة هدف أسمى من متابعة ومطاردة النساء والتعرض لهن، ولن يتأتى ذلك إلا

وقائع ومتابعات

أباح رجال الفقه الديني مسألة تزويج المصابين التي تجرى على أسس علمية وتحت إشراف طبي كامل لمنع مخاطر ولادة أطفال مصابين بالمرض، فيما حث علماء الاجتماع على ضرورة التفكير في آلية اجتماعية مناسبة لرعاية الأطفال الناتجين عن زيجات المصابين بالمرض في حال وفاة الآباء نتيجة المرض.

اليمن

اتفاق ينهي القتال بين الحكومة والحوثيين

أعلنت السلطات اليمنية أنها تلقت بياناً موقعاً من "عبد الملك الحوثي" القائد الميداني لجماعة الحوثي في ١٦ يونيو/حزيران، يؤكد فيه قبوله وقف إطلاق النار الذي اقترحه الحكومة لإنهاء أشهر من القتال العنيف الذي خلف آلاف القتلى.

وأقر "عبد الملك الحوثي" في بيان نشره الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع اليمنية بتنفيذ الشروط التي تم الاتفاق عليها من تسليم الأسلحة ورحيل "عبد الملك الحوثي"، و"يحيى الحوثي"، و"عبد الكريم الحوثي"، و"عبد الله عيضة الرزامي" إلى قطر دون ممارسة أي نشاط سياسي أو إعلامي معاد لليمن، وعلى عدم مغادرتهم قطر إلا بموافقة الحكومة اليمنية.

وأكدت تقارير صحفية أن اجتماعاً عقده الرئيس "علي عبد الله صالح" بحضور كبار المسؤولين في الدولة أقر محضر الاتفاق على إغلاق ملف صعدة نهائياً.

وقد تضمن الاتفاق المؤلف من تسعة نقاط وقف العمليات العسكرية، وإنهاء

الملك سعود للحميات بمحافظة جدة في تزويج ١٢ مصاباً ومصابة بمرض الإيدز بعد إجراء عمليات التوفيق بينهما والحصول على تقارير طبية تؤكد جاهزية الزوجين لتحمل الأعباء الأسرية، فيما شهدت الرياض في أوقات سابقة ٨ حالات زواج، نتج عنها ٢٠ طفلاً ولدوا أصحاء غير حاملين للمرض.

وذكر مصدر مدني أن عدد حالات الإيدز التي ثبتت صلاحيتها للزواج خضعت للإشراف الطبي الكامل على خطوات الزواج بداية من التأكد من صلاحية الزوجين واستقامتهما وقدرتهما على تحمل تكوين أسرة، وخضوع المرأة المتزوجة الراغبة في الإنجاب إلى رعاية طبية وعلاج وقائي يضمن عدم انتقال الإيدز من الأم للجنين أثناء الحمل، وشدد على خطورة إرضاع الجنين بعد الولادة رضاعة طبيعية لأن المرض ينتقل من الأم إلى الطفل أثناء الحمل عن طريق الدم، وبعد الولادة عن طريق الإرضاع.

وتعكس الحوارات الدائرة في المملكة حيوية ملموسة في معالجة الجوانب الاجتماعية والإنسانية الناتجة عن الإصابة بمرض الإيدز، فضلاً عن الرعاية الطبية المهمة التي يلقاها المرضى، وتكرس الجهود نمطاً من الشفافية في المعالجة التي تشجع المصابين على عدم الخوف من الإعلان عن أنفسهم والخضوع للرعاية الطبية اللازمة.

وقد تمكنت النخب السعودية المعنية بالحوار الفاعل من تجاوز القيود الاجتماعية والدينية لتعزيز قدرة المجتمع على معالجة الظاهرة قبل أن تتفاقم، حيث

وكان "بن زعير" قد أفرج عنه في أغسطس/آب ٢٠٠٥ بعد اعتقاله وإدانته في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ بتهمة إثارة الفتنة والحض على مخالفة ولي الأمر. وحكم عليه حينها بالسجن خمس سنوات.

يذكر أن السلطات اعتقلت "بن زعير" في ١٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ على خلفية مشاركته في تغطية أجرتها الجزيرة للتعليق على شريط بثته لزعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن"، دعا فيه إلى هدنة مع الغرب، باستثناء الولايات المتحدة شريطة عدم الاعتداء على المسلمين، وتقول السلطات إن تصريحات "بن زعير" في ذلك البرنامج تضمنت تأييداً لسلسلة هجمات شهدتها العاصمة الرياض.

وكان د. "سعيد بن زعير" أستاذ الإعلام بكلية الدعوة والإعلام بجامعة الإمام سابقاً قد اعتقل لمدة ٨ سنوات ونصف على خلفية مطالبته بالإصلاح دون أن يوجه إليه أي اتهام، وأفرج عنه في العام ٢٠٠٣.

.. ووزارة الصحة تحذر من زيادة

معدلات مرض الإيدز

أعلنت وزارة الصحة السعودية أن حالات الإيدز في البلاد قد ارتفع معدلها من إصابة كل ثلاثة أيام إلى إصابة كل يوم، وقال مستشار وزارة الصحة للأمراض المعدية إنه تم في العام ٢٠٠٠ تسجيل من ٨٠ إلى ١٠٠ حالة إصابة بالإيدز بمعدل حالة كل ٣ أيام، بينما اكتشف حالة إيدز يومياً في الوقت الحالي. وأشار المصدر إلى نجاح مستشفى

كمؤشر إيجابي جداً.

تونس

استمرار حصار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

احتفلت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بالذكرى الثلاثين لتأسيسها خلال مايو/أيار، حيث حصلت على التأشيرة القانونية في ٧ مايو/أيار ١٩٧٧ لتكون بذلك أول منظمة عربية وإفريقية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي إحدى أعضاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وتمر هذه الذكرى في واقع حصار جائر فرضته السلطات عليها، مانعة إياها من نشاطها البارز الذي دأبت عليه لعقود، فاتجهت السلطة إلى افتعال الأزمات، وعمدت إلى التدخل في شئونها وعرقلت نشاطها وحاصرت فروعها منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، ومنعتها مؤخراً من عقد مؤتمرها السادس.

واستمراراً للحصار، قامت وزارة الداخلية بإبلاغ رئيس الرابطة في ١٨ مايو/أيار بمنع الندوة التي تقرر عقدها في ٢٦ و٢٧ مايو/أيار حول "المنتدى الاجتماعي التونسي" بدعوى وجود حكم قضائي يمنع الهيئة المديرية من أي نشاط باستثناء عقد المؤتمر الوطني - وهو المؤتمر الذي منعه السلطة مرتين باستعمال الأمن والقضاء -، وقد قامت وزارة الداخلية في اليوم المقرر لعقد الندوة بحصار المقر المركزي للرابطة بالعاصمة لمنع بالقوة عقد الندوة والتي كان من المقرر أن يشارك فيها ممثلو أفرع

حالة التمرد، وإطلاق سراح المعتقلين، مع الالتزام ببنود قرار العفو وتسليم الأسلحة المتوسطة مع ذخائرها، واحترام حرية التعبير، وحق إنشاء حزب سياسي.

ويشمل الاتفاق كذلك وقف كافة الحملات الإعلامية والأعمال التحريضية، على أن تقوم الحكومة اليمنية بإعادة إعمار المدن والمناطق التي طالتها الدمار والتخريب.

من جانبه أكد الشيخ "حمد بن جبر آل ثان" رئيس الوزراء القطري أن الاتفاق جاء ثمرة لجهود قام بها أمير دولة قطر في أواخر شهر مايو/أيار، مشيراً إلى الاستعداد الذي أبداه الرئيس "علي عبد الله صالح" للوساطة القطرية.

وعبر المسؤول القطري عن أمله في أن تكلل الجهود بالنجاح أثناء تنفيذ الاتفاق، الذي ذكر أن التوصل إليه كان صعباً وتنفيذه سيكون أصعب. وأوضح أنه لا توجد ضمانات والضامن الوحيد هو حرص الرئيس اليمني وحرص الأطراف الأخرى على الاستجابة لندائه، مضيفاً أن قطر ستتابع تنفيذ الاتفاق حتى الوصول لغاياته.

وفي سياق مواز دعت قطر إلى المساهمة في صندوق لإعادة إعمار ما دمرته الحرب في اليمن. وقال وزير الدولة للشئون الخارجية القطرية إن قطر سوف تساهم بقوة في إعادة الإعمار من خلال الصندوق الذي أنشئ لهذا الأمر واعتبره واجباً في إعادة إعمار ما دمرته الحرب، داعياً الجميع إلى المساهمة في ذلك الصندوق، ووصفاً إعلان وزارة الداخلية اليمنية إغلاق ملف أحداث صعدة

الرابطة والجمعيات المستقلة والاتحاد العام للشغل وعدد من الخبراء المعنيين.

ومن جانبها أعلنت الهيئة المديرية للرابطة عن إدانتها لهذا الاعتداء ومخالفته للقانون، حيث ترفض وزارة الداخلية مدها بقرار منع النشاط، وهي بذلك تحرم الهيئة المديرية من حق التظلم لدى القضاء الإداري عليه، وأكدت علي أن وزارة الداخلية بتكرار هذا الأسلوب من المنع تؤكد و"بوضوح تام أنها الطرف المقابل للرابطة ولا أحد غيرها".

وقد أعربت المنظمة عن أسفها لهذه الإجراءات واستمرار السلطات بعرقلة عمل الرابطة.

وأصدرت المنظمة بياناً في ٢٨ مايو/أيار جاء فيه "تتابع المنظمة ببلاغ القلق استمرار وتصاعد إجراءات التضييق على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والتي تحد من قدرتها على ممارسة عملها وأنشطتها وعقد مجلسها الوطني أو أي من الاجتماعات العامة، وتدين المنظمة قيام سلطات الأمن باستخدام القوة لمنع الندوة حول المنتدى الاجتماعي التونسي والتي دعت إليها الهيئة المديرية للرابطة.

وإذ تدين المنظمة الإجراءات التي تمارسها وزارة الداخلية بحق الرابطة واستمرار الحصار على مقراتها، فإنها تذكر السلطات التونسية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتناشد الرئيس "زين العابدين بن علي" التدخل شخصياً لوقف هذه الإجراءات وتسوية الأزمة المستمرة بين السلطات الأمنية والرابطة منذ أكثر من خمس سنوات."

الجوع ينتشر في العالم .. والأطفال أول ضحاياه

أعرب المقرر الأممي الخاص المعني بالحقوق في الغذاء "جان زيغلر" في ١٢ يونيو/حزيران عن قلقه العميق من ارتفاع مستويات الجوع في العالم، حيث وصل عدد الذين يعانون من الجوع إلى ٨٥٤ مليون شخص، مشيراً إلى أن العدد في تزايد مستمر منذ العام ١٩٩٦.

وانتقد "زيغلر" في تقريره أمام مجلس حقوق الإنسان عدم وجود أي تطور ملحوظ حتى اليوم للحد من تلك الظاهرة، رغم أن هناك العديد من الحكومات التي أعلنت عن رغبتها في مواجهتها، سواء في مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦، أو مؤتمر الألفية ٢٠٠٠، إذ هناك ما يزيد عن ستة ملايين طفل يموتون سنوياً قبل أن يكتمل عمر الواحد منهم الخامسة.

باهتمام بالغ، لا سيما أوضاع الأطفال في مخيمات اللاجئين، وقال إن أعمال العنف في غرب السودان تسببت في حرق ونهب المحاصيل الزراعية والماشية والغذاء وتدمير مراكز توزيع المياه، والترحيل القسري، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية.

ويهدد الوضع الأمني في بعض مناطق الكونغو الحصول على الحق في الغذاء، ويخلق نوعاً من سوء التغذية المزمن، وإنعدام الأمن الغذائي يتفاقم، ويعاني ٣٠% من الأطفال دون الخامسة من سوء التغذية، و ٥٠% من السكان من عدم الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، ويقضي يومياً ١٠ أشخاص في مخيم "غيتي" للمشردين معظمهم من الأطفال نجبهم، بحسب "زيغلر".

ولم يكن الحال أفضل في القرن الأفريقي، حيث واجه السكان العام الماضي موجة من الفيضانات العارمة بعد فترة من الجفاف، فدمرت ما تبقى من مخزون الغذاء لتفاقم الأوضاع مع سوء الحالة الأمنية وتدهورها بشكل درامي مؤخراً.

التي يتبعها، وحرمان مزارعي الجنوب من تسويق منتجاتهم بشكل عادل، وسوء استغلال المزارعين الأفارقة وإجبارهم على العمل في ظروف غير إنسانية، رغم الأرباح الهائلة التي تحققها شبكات التوزيع الاستهلاكية في أوروبا.

كما رأى أن غزو المنتجات الأوروبية لأسواق دول العالم النامية والأكثر فقراً قد حرم نسبة كبيرة من سكانها من فرص العمل التي توفر لهم ولأسرهم حياة كريمة، مشيراً إلى أهمية الزراعة في اقتصاديات الدول الأفريقية.

ويرى التقرير أن هذه المأساة تتجسد في محاولات الهجرة غير الشرعية التي تجبر الباحثين عن لقمة العيش ومورد الرزق إلى ركوب قوارب الموت، ورصد التقرير العديد من قصص الهاربين من الجوع، حسب وصفه، ورغم هذه الظروف المأساوية فإن "زيغلر" رأى تعامل أوروبا مع ظاهرة قوارب الموت "إعلان حرب على الهاربين من الجوع".

أفريقيا الأكثر تضرراً واختص التقرير أوضاع دارفور والقرن الأفريقي والكونغو وكوريا الشمالية

ووصف "زيغلر" الحالة اليوم بأنها "مأساوية للغاية"، إذ يموت ١٠٠٠ شخص كل يوم من الجوع، وحتى العام الماضي كان يتوفى طفل يزيد عمره عن العشر سنوات كل خمس ثوان، وطفل واحد من بين ستة أطفال يصاب بالعمى بسبب قلة الفيتامينات في التغذية، ولم يجد سوى القول بأن "مذبحة الجوع تتفاقم سنة بعد سنة".

أوروبا وصناعة الجوع

وقال في كلمته التي قدم بها التقرير "إن نقص الغذاء في السنوات الأولى من الطفولة يعرض الضحايا إلى وقف النمو الجسماني والفكري، وهو ما يسفر إما عن موتهم مبكراً، أو تهميش وجودهم طيلة حياتهم، وهو في كلتا الحالتين حرمان من الحق في الحياة، إذ يتم إجبارهم على العمل قسراً لتوفير الحد الأدنى من العيش، أو يصبحون عرضة لكافة أنواع الاستغلال".

واتهم المسئول الأممي الاتحاد الأوروبي بضلوعه في صناعة الجوع وسوء التغذية في الدول النامية والأشد فقراً، بسبب ما وصفه بسياسة الإغراق

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قمة الثمانية في ألمانيا والنتائج الفعلية في قضية المناخ

شغلت قمة مجموعة الثمانية في ألمانيا الإعلام والمهتمين، وتوالت التقارير عن دقة الاستعدادات الألمانية لعقد قمة ناجحة تريد حل قضايا عالمية، ومنها مشاكل أفريقيا وقضية تغير المناخ.

وقد واجهت القمة قبل انعقادها بشهور حملة واسعة من المعارضة والاحتجاج التي شارك فيها عشرات الآلاف من الشباب والشيوخ المناهضين للعولمة الرأسمالية، وانطلقوا في مظاهرات تشكك في نوايا الدول المجتمعة، وفي شرعية مجموعة الثمانية وأهليتها لوضع حلول حقيقية لمشاكل العالم.

ويوضح معارضو القمة أن الدول الثمانية التي تمثل ١٣% من سكان العالم لا يحق لها التصرف في مصير ٦ مليارات من البشر، وهي مسئولة عن ٩٠% من صادرات السلاح ويتحملون المسؤولية الرئيسية عن الكوارث البيئية في العالم تحقيقاً لمصالحهم، ويؤكد المعارضون ضرورة النظر في القرارات السابقة للمجموعة التي تكشف التناقض بين الأهداف والسياسات المطبقة من خلال المؤسسات والاتفاقات المنفذة، مثل البنك الدولي واتفاقية التجارة الدولية وغيرها.

وهناك تباين في وجهات نظر الدول الكبرى حول تغير المناخ، وهناك انتقادات خاصة لسياسة الولايات المتحدة البيئية.

وقبل انعقاد القمة، ساد جو من عدم التفاؤل لدى الساسة الألمان في التوصل إلى سياسة عالمية مشتركة لمواجهة الأخطار البيئية وخاصة المتعلقة بظاهرة

الاحتباس الحراري.

وقد انتقد وزير البيئة الألماني الولايات المتحدة قبل عدة أيام من انعقاد القمة، بعد أن تسرب تقرير من داخل الإدارة الأمريكية إلى الصحافة يتحدث عن معارضتها لمشروع قرار أعدته الحكومة الألمانية حول البيئة لطرحه خلال القمة، وصرح الوزير أنه في حالة لم توافق الولايات المتحدة على النتيجة النهائية، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الضغط الدولي على سلوكها الرافض.

كما سعت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" للتوصل إلى اتفاق بين الدول الصناعية الكبرى المشاركة في القمة حول خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وتضمنت مسودة القرار الذي أعدته ألمانيا تقديم الدول الصناعية تعهد بالحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بحيث لا يتجاوز معدل زيادة درجة حرارة الأرض عن درجتين مئويتين خلال القرن الحالي.

وقبل افتتاح القمة، فاجأ الرئيس الأمريكي الجميع بطرح رؤية أمريكية جديدة في قضية المناخ تراوحت التعليقات عليها بين اعتبارها مجرد مناورة، وبين اعتبارها تحولاً كبيراً، وجوهر الرؤية الأمريكية يكمن في أن تتفق الدول الخمس عشر الأكثر مسؤولية عن الانبعاثات بتطبيق تكنولوجيا حديثة للحد منه.

وصرحت المستشارة الألمانية في ختام القمة أن زعماء مجموعة الثماني اتفقوا على السعي لتحقيق تخفيضات "جوهريّة" في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وسط فشل التغلب على المعارضة الأمريكية والالتزام بأهداف رقمية محددة لخفض الانبعاثات.

ونص الإعلان الختامي على أخذ هدف حصر ارتفاع الحرارة درجتين في الاعتبار بجدية.

وقد صرحت معظم الصحف العالمية عن الإعلان الختامي بأن القمة "وما قرّرت له لم يتضمن أي نجاح، وأن هذا الالتزام غير المحدد لا يعد نجاحاً"، ولكن الجديد في الأمر - كما ترى الصحف العالمية - أنه لأول مرة تقف الأربع دول الأوروبية (ألمانيا - بريطانيا - فرنسا - إيطاليا) في قضية سياسية هي قضية المناخ في جبهة متماسكة ضد الولايات المتحدة.

يوم البيئة العالمي.. وتغير المناخ

في عام ١٩٧٢، أعلنت الأمم المتحدة يوم ٥ يونيو/حزيران يوماً عالمياً للبيئة وصدقت الجمعية العامة في اليوم ذاته على قرار تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويشكل الاحتفال بيوم البيئة العالمي أحد الوسائل الرئيسية التي تشدّ بها الأمم المتحدة الوعي البيئي، وتعزز الاهتمام والعمل السياسيين على نطاق عالمي.

وجاء شعار يوم البيئة لهذا العام هو "تغير المناخ"، حيث جرى التركيز على الآثار السلبية لتغير المناخ على البيئات والمجتمعات القطبية والنتائج المترتبة عن ذلك عالمياً.

وجرت الاحتفالات الدولية الرئيسية بيوم البيئة العالمي في مدينة ترومو النرويجية، وشارك فيها القادة السياسيون للدول ووزراء البيئة، والناشطون البارزون في الحركة العالمية من أجل البيئة.

أدلة جديدة لتورط الولايات المتحدة ودول أوروبية وأخرى عربية في عمليات تعذيب في إطار الحرب الدولية على الإرهاب

كشف تقرير جديد صادر عن مجلس أوروبا في مطلع يونيو/حزيران عن أدلة جديدة تفيد تورط الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبية وأخرى عربية في عمليات نقل وخطف وتسليم أشخاص مشتبين بتهمة دعم الإرهاب خارج الأطر القانونية وبالمخالفة للضمانات القانونية لهؤلاء المتهمين المفترضين.

وكان هذا التقرير الذي أعده النائب في البرلمان الأوروبي "ديك مارتني" وهو محقق سويسري بناء على تكليف من مجلس أوروبا لبحث موضوع السجون السرية الأمريكية في أوروبا وهي السجون التي أنشأتها وأدارتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، ويقول التقرير إن هناك أدلة متوفرة على أن المخابرات المركزية الأمريكية الـ"سي آي إيه" قد أدارت معسكرات سرية في بولندا ورومانيا بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ لاستجواب المشتبه فيهم في إطار ما بات يعرف بالحرب الأمريكية على الإرهاب وقدم التقرير أسماء عدد من المشتبه فيهم الذين تم اعتقالهم في هذه السجون السرية. وذكر التقرير أيضاً أن هناك اتفاقاً سرياً بين أعضاء في حلف الناتو سمح للـ"سي آي إيه" بإنشاء وإدارة هذه المعتقلات السرية بدون الالتزام بالضمانات القانونية، وأن المشتبه فيهم تعرضوا للتعذيب والاستجواب بالمخالفة للقانون الدولي

والشرعة الأوروبية للحقوق الأساسية وحقوق الإنسان.

وقد نفت كل من بولندا ورومانيا اللتان وردتا في التقرير كمحطات أساسية لهذه السجون ما جاء بالتقرير، غير أن المحقق الذي أعد التقرير أوضح أن بعض الحكومات الأوروبية حاولت إعاقة جهود بحثه عن الحقيقة، ووجه الانتقاد لكل من ألمانيا وإيطاليا لإعاقة عملها، وأعرب عن اعتقاده أن هذه السجون السرية استخدمت لنقل المتهمين إلى دول أخرى حول العالم ومنها دول عربية لاستجوابهم تحت التعذيب.

وفي تعليق للمفوض الأوروبي المكلف بشئون الأمن والعدل والحرية "فرانكو فراتيني" أن المفوضية الأوروبية تجدد تأكيدها على وجوب إخضاع كل الأنشطة الرامية لمكافحة الإرهاب إلى مقتضيات القانون الدولي وحقوق الإنسان وهو الأمر الضروري لتؤدي عملية مكافحة الإرهاب هدفها، وأن المفوضية الأوروبية للأفوق والعدل تعتبر أي عملية اعتقال أو نقل غير قانونية مخالفة للشرعة الأوروبية لحقوق الإنسان.

جدير بالذكر أن كثيراً من المعتقلين في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب لم يتم تقديمهم للمحاكمة، كما أن العديد منهم تم تسليمهم للبلدان العربية التي يحملون جنسيتها الأصلية في مصر والأردن وسوريا وغيرها بعدما كانوا يعيشون في أوروبا وكندا وأستراليا والولايات المتحدة وغيرها.

وفي ذات السياق بدأ القضاء الإيطالي في ٨ يونيو/حزيران محاكمة ٢٦ متهما منهم ٢٥ من عملاء الـ"سي آي إيه"

متهمين بخطف إمام مسجد مصري كان يعيش في ميلانو بإيطاليا ويدعى "أبو عمر" ونقله لمصر وتعرضه للتعذيب وهو ما عالجه النشرة في أعداد سابقة، وتعد حالة الإمام المصري "حسن مصطفى أسامة نصر" (أبو عمر) حالة نموذجية لحالات القبض خارج إطار القانون والتعذيب والتسليم لدول يمارس فيها التعذيب ضد المشتبه فيهم.

وقد شملت قائمة الاتهام في خطف أبو عمر سبعة إيطاليين، منهم رئيس الاستخبارات العسكرية السابق ويوجه الادعاء إليهم تهمة التصديق على عملية الاختطاف والمساعدة في تنفيذها، وتعد هذه المحاكمة هي الأولى من نوعها والسابقة القضائية الأولى في هذا المضمار.

ولم تسمح السلطات المصرية لأبي عمر بالسفر لإيطاليا لحضور المحاكمة وتقديم الشهادة، فضلاً عن رفضها السماح لزوجته بمغادرة البلاد والعودة إلى إيطاليا. وإذ ترحب المنظمة بالمحاكمة الجارية في إيطاليا بشأن قضية "أبو عمر" لكونها ستساهم في إمطة اللثام عن وقائع خطيرة لانتهاكات حقوق الإنسان في الحرب الدولية على الإرهاب، فإنها تدعو إلى سحب الطعن المقدم أمام المحكمة الدستورية العليا في إيطاليا لوقف المحاكمة بدعوى الحفاظ على أسرار الدولة، كما تعترم متابعة وقائع المحاكمة وتطوراتها.

كما تشن المنظمة ما جاء بتقرير البرلمان الأوروبي ومحققه النائب "ديك مارتني" والجهود المبذولة لكشف حقيقة السجون الأمريكية في أوروبا.

شكاوى ومداخلات

علي بعضهم ومنع البعض الآخر من السفر.

.. ومجلس أمناء المنظمة يستنكر منع راسم الأتاسي من السفر

أعرب مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن أسفه لقيام السلطات السورية بمنع المهندس "راسم الأتاسي" عضو المجلس ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا في ٩ مايو/أيار من السفر للمشاركة في أعمال اجتماع المجلس المنعقد بالقاهرة، والذي جرى للمرة الثانية في غضون أسبوعين من دون مسوغ قانوني أو إذن قضائي.

واستنكر المجلس الإجراء الذي اتخذته السلطات السورية وطالبها بإلغاء حظر سفر المهندس "الأتاسي"، والسماح له بممارسة حقه في التنقل والسفر والعودة، وفقاً لالتزاماتها بموجب انضمامها للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

المغرب

المنظمة تدين الملاحقة القضائية

لناشطي الجمعية المغربية

تابعت المنظمة بانزعاج شديد ما تعرض له عدد من أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (العضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان) من قبض واحتجاز وملاحقة قضائية، وكانت الجمعية المغربية قد دعت لتظاهرة سلمية في ١ مايو/أيار في اليوم العالمي للعمال، وتمت هذه التظاهرات في مدن أغادير والقصر الكبير، إلا أنه تم إلقاء القبض

خلالها مسئولين أمريكيين ممن يتولون أمر المعتقل والمعتقلين. وهو ما يمثل خطوة إيجابية من جانب السعودية على طريق حل أزمة معتقليها في جوانتانامو والتمهيد لإطلاق سراحهم وإعادتهم إلى المملكة.

سوريا

أحكام جديدة بالسجن لدعاة الإصلاح، والمنظمة تطالب بوقف الحملة ضد النشاط

أصدرت المحاكم الجنائية خلال شهر مايو/أيار عدداً من الأحكام الجنائية ضد السياسيين والنشطاء ودعاة الإصلاح، حيث قضت بالسجن ١٢ عاماً بحق "كمال اللبواني" و"محمود عيسى" والسجن الغيابي ضد "سليمان شمر" و"خليل حسين" بسبب توقيعهم على إعلان بيروت-دمشق والذي يحمل وجهة نظر مجموعة من المثقفين إزاء العلاقات السورية اللبنانية.

وفي إطار هذه الحملة تعرض كل من "حبيب صالح" و"علي العبد الله" و"محمد علي العبد الله" و"نزار رستاوي" و"حسن عبد العظيم" و"حسن زينون" و"أنور البني" و"كمال اللبواني" و"ميشيل كيلو" و"محمود عيسى" و"سليمان الشمري" و"خليل حسين" و"عادل محفوظ" الذين تمت محاكمتهم وإدانتهم بالسجن لمدد تراوحت بين شهر و١٢ سنة، فضلاً عن التحقيق مع "قائق المير" ومحاكمة "محمود صارم" ومنع العشرات منهم من السفر.

وأصدرت المنظمة بياناً جاء فيه أنها تتابع ببالغ القلق الحملة التي يتعرض لها النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا وصدور أحكام بالسجن

.. ووفاة معتقل سعودي

بجوانتانامو

أعلن الجيش الأمريكي في بيان أصدره في ٣١ مايو/أيار أن سعودياً معتقلاً في قاعدة جوانتانامو الأمريكية (كوبا) توفي مرجحاً احتمال إقدامه على الانتحار. وعثر الحراس على جثة المعتقل السعودي الذي لم يكشف عن اسمه، في زنزانته لا يستجيب ولا يتنفس، حسبما قالت القيادة الأمريكية الجنوبية في ميامي، مشيرة أن الطبيب أعلن وفاته بعد استنفاد كل الإجراءات لإنقاذ حياته. وأضاف البيان أنها "على ما يبدو عملية انتحار" مؤكداً أن تحقيقاً قد فتح، ومشيراً إلى أن مستشاراً ثقافياً يعمل مع العسكريين للتأكد من أنه تم التعامل مع جثة السجين وفق ديانته.

ويعد المتوفى هو رابع سجين يُقدم على "الانتحار" في المعتقل الذي افتتح في يناير/كانون ثان ٢٠٠٢، ويضم نحو ٣٨٠ مشتبهاً به في قضايا الإرهاب.

وكان ثلاثة سجناء آخرون، هما سعودي وبنمي، شنقوا أنفسهم بملابس وملاءات في زناناتهم في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ بحسب المصادر الأمريكية، وهي المعلومات التي شكك في صحتها محامو الضحايا، فضلاً عن تقارير طبية صادرة عن لجان طبية غربية مستقلة عاينت جثثهم قبل دفنها.

من ناحية أخرى أبدى معظم المعتقلين السعوديين في جوانتانامو والبالغ عددهم نحو ٦٩ معتقلاً تجاوباً كبيراً مع برامج لجنة المناصرة بوزارة الداخلية السعودية التي زارتهم في المعتقل ضمن فريق رسمي خلال شهر يونيو/حزيران، وذلك بعد أن مكث الفريق نحو أسبوعين التقى

شكاوى ومداخلات

السودان

المنظمة تطالب بوقف مضايقة الصحفيين

أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قيام السلطات السودانية بإيقاف صحيفة "السوداني" اليومية المستقلة التي عادت للصدور منذ ١٩٩٤ بتهمة نشر تقارير عن قضية خطف وقتل "محمد طه" رئيس تحرير صحيفة الوفاق رغم حظر النشر فيها منذ العام الماضي.

وقد احتجزت السلطات رئيس تحرير صحيفة "السوداني" لمدة خمس ساعات، بينما استمر احتجاج الصحفي "عثمان المرغني" منذ ٧ مايو/أيار الماضي بسبب مقال له انتقد فيه وزير العدل السوداني. وفي سياق متصل، اعتقلت السلطات أربعة صحفيين سودانيين كانوا في طريقهم لتغطية أحداث في منطقة "كبار"، وقد اعتقلهم الأمن في منطقة "دنقلا" في ١٩ يونيو/حزيران إلى أن تم إطلاق سراحهم في اليوم التالي، ومن هؤلاء الصحفيين "قذافي عبد المطلب" ويعمل بجريدة الأيام، و"أبو القاسم فرضا" بجريدة "ألوان" و"الفتاح عبد الله" من جريدة السوداني.

وشكا الصحفيون من أنه تمت معاملتهم بطريقة مهينة، وتم احتجازهم في أماكن مليئة بالحشرات، فضلا عن خضوعهم للاستجواب وسؤالهم عن مصادر دخلهم وانتماءاتهم السياسية، ولم يبلغهم الأمن بالاتهامات الموجهة إليهم.

وتطالب المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات السودانية باحترام حرية تداول المعلومات ونشرها، والتوقف عن مضايقة وملاحقة الصحفيين.

النشطاء، وأثناء الزيارة تعرضت للاعتداء بالضرب من قبل حراس السجن، مما أدى لإصاباتها بجروح جعلتها طريحة الفراش. وإذا تعرب المنظمة عن إدانتها الشديدة لهذا الاعتداء، فإنها تطالب السلطات التونسية التحقيق في هذه الاتهامات وتقديم الفاعلين للمحاكمة.

موريتانيا المنظمة ترحب بالإفراج عن معتقلين إسلاميين

ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالإفراج عن معتقلين إسلاميين كانت المحكمة الجنائية قد أصدرت حكماً ببراءتهم في ٦ يونيو/حزيران، وكان هؤلاء المعتقلون وعددهم ٢٤ من السلفيين المتهمين بالانتماء لتنظيم غير مرخص وتعرض موريتانيين لأعمال انتقامية. وأكد محامي المتهمين أن هيئة الدفاع عن المعتقلين تعتبر الحكم بالبراءة حكماً غير مسبوق في تاريخ القضاء الموريتاني، وأنه بداية حقيقية لاستقلال القضاء الموريتاني عن السلطة التنفيذية.

ويقول المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان إن المحاكمة كانت عادلة ونزيهة، وطالب المرصد بالإسراع في محاكمة المجموعة المتبقية محاكمة عادلة. ويوجد عدد من المعتقلين والمتهمة المحسوبين على التيار السلفي رهن الاحتجاز منذ أكثر من عامين بالسجن المدني بنواكشوط، وقد تعهد الرئيس الموريتاني المنتخب "محمد ولد الشيخ عبد الله" بتسوية هذا الملف الذي يعد أحد الملفات العالقة منذ حكم الرئيس السابق "معاوية ولد الطابع".

على عدد من نشطاء الجمعية.

ففي أغادير، تم اعتقال عضوين وتمت إدانتهم من قبل القضاء بتهمة ترديد هتافات ماسة بالنظام الملكي، وحكم على كل من "عبد الرحيم قراد" و"المهدي البربوشي" في ١٠ مايو/أيار بالسجن لمدة سنتين وغرامة قدرها عشرة آلاف درهم.

وفي ٢٨ مايو/أيار، أصدرت محكمة جنائية حكماً بإدانة خمسة من أعضاء الجمعية، وهم "التهامي الخياط" و"أحمد الكعطيب" و"أسامة بن مسعود" و"يوسف الركاب" و"محمد الريسوني" بالسجن ثلاث سنوات وغرامة مالية عشرة آلاف درهم.

وتقول الجمعية إن المحاكمات شهدت خروقات قانونية وانتزاع الاعترافات تحت التعذيب، وإن الاتهامات الموجهة للنشطاء ذات دوافع سياسية.

وتدين المنظمة الملاحقة الأمنية لنشطاء الجمعية، وتدعو السلطات المعنية لإلغاء هذه الأحكام ووقف ملاحقة الناشطين تفعيلاً للحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي.

تونس

المنظمة تطالب بالتحقيق في الاعتداء على زوجة محمد عبو

تطالب المنظمة السلطات التونسية بالتحقيق في تعرض زوجة الناشط السياسي "محمد عبو" الذي يقضي عقوبة السجن للاعتداءات المتكررة من عناصر أمنية.

وكانت السيدة "سامية حمودة" زوجة "عبو" تقوم بزيارته في حبسه بصحبة ناشطين في جمعيات مهتمة بالدفاع عن

مجلس الأمناء يدعو لتفعيل المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان

عقد مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدوري بالقاهرة وتبعه بعقد حلقات نقاشية متخصصة حول بعض القضايا الهامة، وذلك في الفترة من ٨ - ١٢ مايو/أيار، وناقش خلاله تطورات حقوق الإنسان في البلدان العربية، والتقاريرين الأدبي والمالي للمنظمة، ومشروع خطة عملها.

وأعرب المجلس عن قلقه من التطورات المؤسفة التي شهدها مسار حقوق الإنسان في البلدان العربية منذ انعقاده في أبريل/نيسان ٢٠٠٦، والتي مثلت مزيداً من التراجع في مسيرة حقوق الإنسان في المنطقة نتيجة تراجع الحكومات العربية عن الوفاء بالتزامها تعزيز احترام حقوق الإنسان ومواءمة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والنكوص عن تعهداتها بتعزيز خطى الإصلاح السياسي والديمقراطي واحترام سيادة القانون.

في الشأن الفلسطيني، حذر المجلس من تكرار مغبة الانزلاق إلى النزاع الأهلي، وأيضاً استمرار الانفلات الأمني بما يحقق أهداف الاحتلال الإسرائيلي في الإسراع بابتلاع مزيد من الأراضي واستكمال مخططات بناء الجدار العازل وتهويد مدينة القدس العربية وتخريب أساسات المسجد الأقصى.

وأدان المجلس تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، ولا سيما التصعيد الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة

منذ ٢٥ يونيو/حزيران الماضي، ومواصلة الحصار الاقتصادي والعقوبات الإسرائيلية والدولية على الشعب الفلسطيني، رغم توقيع اتفاق مكة المكرمة، ووجد إدانته لتخاذه المجتمع الدولي عن توفير الحماية للشعب الفلسطيني وتفعيل المحاسبة إزاء جرائم الحرب بحق المدنيين، كما أدان بشكل خاص موقف المجموعة الرباعية الدولية وتكريسها للحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، واشترك الحكومات العربية في هذا الحصار وتطوع بعضها بتقديم تنازلات تمس حق العودة للاجئين الفلسطينيين لديارهم، ودعا إلى انسحاب الأمم المتحدة من الرباعية باعتبارها مؤتمنة على حقوق الشعب الفلسطيني ولأنه لا يجوز لها الانخراط في سياسات تتعارض مع مضمون القرارات الدولية. وطالب باستعادة المجتمع الدولي لزمam المبادرة على أساس القرارات الدولية واحترام حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه وعاصمتها القدس. ورحب بجهود المركز الفلسطيني لعقد مؤتمر دولي لأطراف اتفاقية جنيف الرابعة لتوفير الحماية الواجبة للمدنيين الفلسطينيين.

وأعرب المجلس عن تضامنه الكامل مع المفكر العربي الدكتور "عزمي بشارة" عضو مجلس الأمناء في مواجهة الحملة الإسرائيلية ضده في سياق الاستراتيجيات العنصرية الصهيونية ضد فلسطيني ٤٨، وقرر إطلاق حملة تضامن معه في مختلف الساحات العربية، وقد أصدر

المجلس بياناً خاصاً خلال انعقاده في هذا الشأن.

وفي الشأن العراقي، فقد جدد المجلس إدانته لاستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق، وارتكابه ورعايته للكثير من الجرائم التي صنفها المجلس بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم التطهير على أسس مذهبية، وخاصة بعدما سيطرت الميليشيات المسلحة على مختلف المناطق بما أدى إلى تقسيم العراق إلى كانتونات مذهبية وعرقية وطائفية، ونفاذ هذه الميليشيات إلى السيطرة على الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تدار على نحو مذهبي وترعى العديد من جرائم التطهير الفادحة.

وفيما أكد على مشروعية العمل المقاوم ضد الاحتلال وفقاً لمعايير القانون الدولي، فقد أدان المجلس عمليات القتل والإرهاب والتفجيرات العشوائية التي تتال من الأبرياء، وكذا جرائم القتل على الهوية. ووجدد دعوته لمختلف فئات الشعب العراقي لحقن الدماء ودعوة المجتمع الدولي والحكومات العربية لتبني مبادرة السكرتير العام السابق للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي جاد لإنهاء المأساة التي يعيشها العراق.

وأكد المجلس على عدم مشروعية إصدار تشريعات تقرر على نحو كبير مستقبل العراق، وخاصة قانون تنظيم الحكم الفيدرالي للبلاد، وقانون تنظيم مرفق النفط بما يشمل من امتيازات للشركات الأجنبية، خاصة قبل وفاء الجمعية الوطنية بمهمتها الأساسية الأولى لمراجعة الدستور.

وفي الشأن اللبناني، جدد المجلس إدانة

من أخبار المنظمات

تنتهك مبادئ حقوق الإنسان أدت إلى توطن الإرهاب في المنطقة التي تحولت إلى ساحة مواجهة مفتوحة لهذه المواجهة المدمرة.

كما أدان المجلس الجرائم الإرهابية التي شهدتها البلدان العربية، والتي وقع آخرها في المغرب والجزائر، واستنكر تراجع الحكومات العربية عن الوفاء بتعهداتها لاستئناف خطى الإصلاح، مشدداً على أن الإجراءات المتخذة قد كرسّت من الأوضاع القائمة.

وعبر المجلس عن بالغ قلقه من استمرار العمل بقوانين الطوارئ في عدد من البلدان العربية، واستمرار حالة الطوارئ على نحو واقعي في عدد آخر، واستمرار استخدام آليات القضاء الاستثنائي وإحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، كما عبر عن قلقه من التشريعات الأخرى المقيدة للحريات، وخاصة فيما يتصل بحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع والحق في تكوين الجمعيات والأحزاب والنقابات والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

واهتم المجلس بصفة خاصة بالملاحقات والحملات الأمنية بحق الناشطين الحقوقيين وغيرهم من ناشطي المجتمع المدني والكتاب والإعلاميين الداعين إلى الإصلاح السياسي والقانوني، والتي وصلت إلى حد إصدار أحكام قضائية قاسية بمعاقبتهم بالسجن لفترات طويلة بعد محاكمات استثنائية جردتهم من بعض أو كل حقوقهم المدنية والسياسية. وفي هذا الصدد، شارك أعضاء المجلس في الندوة الإقليمية حول آليات حماية نشطاء حقوق الإنسان، والتي عقدتها المنظمة بالاشتراك

المجتمع المدني السودانية بمشاركة العديد من المنظمات الحقوقية المصرية والعربية والأفريقية والدولية حول النزاع في دارفور، والتي بلورت رؤيتها حيال الأزمة في بيان وبرنامج للعمل المشترك من أجل تحقيق السلام في دارفور وتعزيز احترام حقوق الإنسان في الإقليم وكافة ربوع السودان.

وأعرب المجلس عن قلقه البالغ من تجدد الاشتباكات العسكرية بين القوات النظامية اليمنية وأتباع "الحوثي" في محافظة صعدة، والتي أدت إلى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى بينهم عدد كبير من المدنيين، فضلاً عن اعتقال عدة آلاف من السكان، ودعا إلى استئناف الجهود لتسوية النزاع سلمياً ومعالجة آثاره.

وعبر المجلس عن إدانته لجرائم القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الانتقالية بحق المدنيين في الصومال خلال أعمال القتال التي تجددت في البلاد، كما أدان أعمال القصف الجوي الأمريكي بدعوى ملاحقة إرهابيين محتملين والتي أدت إلى إزهاق أرواح الأبرياء. ودعا إلى انسحاب القوات الإثيوبية من البلاد واستئناف جهود المصالحة الوطنية دون إقصاء أي من الأطراف.

ومن ناحية أخرى، أدان المجلس لجوء الحكومات العربية إلى استصدار تشريعات لمكافحة الإرهاب تقوض الضمانات القانونية لحقوق الإنسان والحريات العامة والشخصية، والتي استخدمت أيضاً في مواجهة الخصوم السياسيين، مؤكداً على أن الحملة الدولية غير المنضبطة لمكافحة الإرهاب وما صاحبها من تدابير استثنائية

المنظمة لجرائم الحرب الإسرائيلية خلال عدوان صيف ٢٠٠٦، وحذر من تكرار العدوان الإسرائيلي على لبنان في ضوء التهديدات المتكررة. ورحب المجلس بمبادرة الأمانة العامة للمنظمة والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في التحرك المشترك مع الهيئات الدولية لتنفيذ آليات المحاسبة وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين على جرائمهم في فلسطين ولبنان ومصر.

وعبر المجلس عن بالغ قلقه لاستمرار الأزمة السياسية اللبنانية، محذراً من مخاطر الانجرار إلى الانقسام الطائفي والمذهبي، ودعا مختلف الأطراف إلى متابعة الحوار على المستوى الوطني وتحمل مسؤولياتهم في الحفاظ على استقرار وسلام البلاد، مطالباً الأطراف الدولية والإقليمية بوقف تدخلاتهم المنحازة.

في الشأن السوداني، فقد عبر المجلس عن بالغ قلقه من تدهور الأوضاع في إقليم دارفور والذي يتصاعد باضطراب بالرغم من توقيع اتفاق سلام أبوجا، وأدان جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم، وأكد دعمه لتنفيذ المحاسبة والملاحقة لكل الذين تورطوا في ارتكاب الجرائم. ودعا الحكومة السودانية إلى مراجعة الاتفاق على نحو يكفل انضمام كافة فصائل دارفور ويحظى بتأييد المجتمع السوداني، وتفعيل اتفاق نيفاشا باعتباره قاطرة لجهود السلام، مشدداً على أهمية إنفاذ مبادئ الانتصاف لضحايا النزاعات، وقد شارك أعضاء المجلس في ورشة العمل الموسعة مع منظمات

من أخبار المنظمات

يتزامن مع احتفالاتها باليوبيل الفضي.

تعزيز عمل دواوين المظالم في

دورة تدريبية للشبكة العربية

للأمبودسمان

عقدت الشبكة الإقليمية لمكاتب الأمبودسمان العربية دورة تدريبية بالمغرب في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يونيو/حزيران بهدف تعزيز عمل كتاب ودواوين المظالم العربية، وتعميم نشر هذه الآلية الهامة في البلدان العربية جنباً إلى جنب مع المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والهيئات ذات الصلة.

وقد افتتح الدورة كل من الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة والمنسق العام لمشروع الشبكة الإقليمية لمكاتب الأمبودسمان والأستاذ "مولاي محمد العراقي" والي المظالم في المغرب.

وقد تضمنت الدورة التعريف بهذا النوع من المؤسسات والآليات، وعرض خبرة دول العالم الأخرى في هذا الصدد، ودراسة معمقة للتجربة المغربية الأقدم بين التجارب العربية، والتدريب على وسائل عمل هذه الآليات وعلاقتها بأجهزة الحكم والسلطات المعنية، وتعزيز قدرتها على معالجة الشكاوى التي تتلقاها.

الدورة ٢٣ للجنة العربية

الدائمة لحقوق الإنسان

عقدت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان دورتها الثالثة والعشرين في الفترة من ١٨ - ٢١ يونيو/حزيران برئاسة د. إبراهيم بن عبد العزيز الشدي

مع البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، وشارك فيها ممثلون عن منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية.

وفي السياق نفسه، طالب المجلس السلطات السورية بالإفراج فوراً عن النشطاء المحتجزين وإلغاء كافة التدابير العقابية بحقهم، وأصدر المجلس بياناً خاصاً استنكر فيه منع السلطات السورية للمهندس "راسم الأتاسي" عضو المجلس السفر للمشاركة في اجتماع المجلس بالقاهرة. وطالب السلطات التونسية بالكف عن محاصرة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ووقف التضييق على نشاطها وغيرهم من حركة حقوق الإنسان في تونس، وطالب السلطات المصرية بإلغاء قرار حل أفرع دار الخدمات النقابية والعمالية، كذلك طالب السلطات السعودية بإطلاق سراح دعاة الإصلاح والحقوقيين المحتجزين.

ووجه المجلس تهنئة خاصة إلى الشعب الموريتاني لإنجازه الخطوة الرئيسية على طريق التحول الديمقراطي في تجربة عربية فريدة، وحياء وفاء المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية بواجباته في إعادة السلطة للمدنيين، وتعهدهاته بإجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة.

وفي ختام أعماله، أقر المجلس التقريرين والأدبي والمالي، وتبنى خطة العمل، ورحب بتأسيس فرع جديد للمنظمة في موريتانيا، كما وافق على طلب المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا الانضمام إلى عضوية المنظمة، وقرر عقد الجمعية العمومية السابعة للمنظمة في شهر مارس/آذار ٢٠٠٨ بما

وبحضور ممثلي الدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية، ومثل المنظمة في الاجتماعات "أ.إسلام أبو العينين" الباحث بالأمانة العامة للمنظمة.

وناقشت اللجنة تقرير الأمانة العامة عن الإجراءات المتخذة تنفيذاً لتوصيات اللجنة في الدورة ٢٢، والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، ومشروع اللائحة الداخلية للجنة، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وطلبات بعض المنظمات غير الحكومية الحصول على صفة مراقب في اللجنة، ووضع خطة عمل عربية نموذجية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ تنفيذاً لقرار القمة في ٢٠٠٧.

التقرير السنوي للجمعية اللبنانية

لحقوق الإنسان

أصدرت الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي عن "حالة حقوق الإنسان في لبنان خلال العام ٢٠٠٦"، ويأتي هذا التقرير ليعبر عن استئناف الجمعية اللبنانية إصدار تقاريرها الدورية السنوية بعد أن توقفت عن ذلك منذ العام ١٩٩٨، ويغطي التقرير تطور الأحداث الرئيسية في لبنان خلال العام ٢٠٠٦.

ويرصد التقرير حالة حقوق الإنسان في لبنان من خلال متابعة ومعايشة أوضاعه الصعبة ليشمل التقرير التطورات على الصعيد القانوني وحالة الحقوق الأساسية والحريات العامة، ومدى رعاية هذه الحقوق، وبوجهيها السلبي والإيجابي، استناداً لما توفر للجمعية من وقائع، وبهدف رصد مكامن الخلل وتأثيراتها.

من أخبار المنظمات



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

* تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي * مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقرر مع الحكومة المصرية * حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة * حاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ. محمد فائق

رئيس مجلس الأمناء : د. أمين مكي مدني

نائب الرئيس : د. سهام الفريح

المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني -

مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت : ٤١٨٨٣٧٨ - ٤١٨١٣٩٦

فاكس : ٤١٨٥٣٤٦ - ٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني:

aohr@link.net

موقع الإنترنت :

www.aohr.net

www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولاراً

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو

صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى

البنك الوطني المصري - فرع ثروت

حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.

Account 581835

أو البنك العربي بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)

Account 201738

خلال الأشهر القادمة والتحضير لاجتماع جديد لمناقشة اللائحة الداخلية وخطة العمل الاستراتيجية واختيار الأمانة العامة.

المنظمة الوطنية في سوريا تدشن موقعها الإلكتروني الجديد

أطلقت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا موقعها الإلكتروني الجديد http://nohr-s.org، وهو الموقع الرابع الذي تطلقه المنظمة بعد أن تعرضت مواقعها الثلاث السابقة للتخريب العمدي.

ويعرض الموقع الأنشطة المختلفة للمنظمة، وفي مقدمتها البيانات الصحفية التي تغطي قضايا وتطورات حقوق الإنسان في سوريا بشكل يومي، فضلاً عن إصدارات المنظمة المختلفة وتقريرها السنوي، وعدد من التقارير الخاصة.

كذلك يعرض الموقع لعدد من المواد الهامة كالاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعدد من التقارير الدولية والأممية الهامة المتعلقة بتطورات حقوق الإنسان في سوريا والمنطقة العربية.

جدير بالذكر أن مجلس أمناء المنظمة العربية قد تبنى بالإجماع في مايو/أيار الموافقة على طلب المنظمة الوطنية الانضمام إلى عضوية المنظمة العربية.

تأسيس الرابطة العربية للديمقراطية

عقد مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ومنتدى جسور الثقافات والمركز الوطني لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية باليمن في الفترة من ١٣ إلى ١٤ يونيو/حزيران بصنعاء اجتماعاً تأسيسياً للرابطة العربية للديمقراطية، شارك فيه مفكرون ومتفكرون من ١٤ دولة عربية، واتفق المجتمعون على تأسيس الرابطة العربية للديمقراطية، التي تعتبر هيئة حقوقية وثقافية وفكرية وجزءاً من المجتمع المدني العربي.

وتضمنت أهداف "ميثاق العهد العربي" الصادر عن الاجتماع العمل على اعتماد المواطنة أساساً للعقد الاجتماعي، والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو الاتجاه الفكري والسياسي أو الأصل الاجتماعي أو أي اعتبار آخر.

وكلفت الهيئة المؤسسة للرابطة العربية للديمقراطية لجنة متابعة برئاسة د. "عبد الكريم الإرياني" المستشار السياسي لرئيس الجمهورية اليمنية ورئيس منتدى جسور الثقافات وعضوية المركز الوطني لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بمواصلة العمل

المشرف على النشرة :

الأستاذ/إبراهيم علام - المدير التنفيذي

شارك في تحرير هذا العدد :

أ.هايدي الطيب، علاء شلبي، أ.محمد راضي، أ.معتز بالله عثمان

أ.إسلام محمد أبو العينين، أنيفين سليمان، أ.فاطمة فرغلي

السكرتارية الفنية :

أ.سامي زكريا، أ.عصمت جابر، منى هاشم